مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٣٩٢**

يوم الجمعة، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

نيويورك

الرئيس:	السيد راين	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينفغان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدن
	موريشيوس	السيدكونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزينبلات

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2001/963)

01-58956 (A)
0158956

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2001/963)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إثيوبيا وبلجيكا والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والصومال وقطر ومصر ونيجيريا واليابان واليمن يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول الأعمال. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وباسم المجلس أرحب ترحيبا حارا بالسيد علي خليف غلايض، رئيس وزراء الصومال.

بدعوة من الرئيس شغل السيد غلايض (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد حسين (إثيوبيا) والسيد دي رويت (بلجيكا) والسيد الدوره (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) والسيد أولهاي (جيبوتي) والسيد النصر (قطر) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد مبانيفو (نيجيريا) والسيد موتو مورا (اليابان) والسيد الأشطل (اليمن) مقاعد بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد دافيد ستيفن، ممثل الأمين العام في الصومال.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد ستيفن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوثيقة S/2001/963.

بما أنه لا توجد قائمة متكلمين لأعضاء المجلس، فإنني أدعو الأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيان أو في توجيه سؤال أن يبلغوا الأمانة العامة برغبتهم من الآن.

أعطي الكلمة الآن للسيد دافيد ستيفن، ممثل الأمين العام للصومال، ليعرض تقرير الأمين العام.

السيد ستيفن (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، وأعضاء المجلس، على إتاحتكم هذه الفرصة لي لكي أعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال. وبوصفي ممثلا للأمين العام، فإنني أتناول الجانب السياسي، بينما لدينا منسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية يتناولان الجانب التشغيلي.

وسيتعرف أعضاء المجلس على هذا التقرير، فهو يحاول أن يورد السمات الرئيسية للحالة الإنسانية والأمنية والسياسية في الصومال الآن. وهو يسلط الضوء، في جملة أمور، على الحالة الإنسانية الخطيرة في معظم أنحاء البلد.

كما أنه يوضح أن حالة الأمن لا تزال صعبة. ويصف الأحداث السياسية التي وقعت مؤخرا، فيطلع أعضاء المجلس على ما استجد منذ إصدار التقرير الماضي. ويقدم الأمين العام أيضا بعض الأفكار لإجراء المزيد من المشاورات والدراسة بشأنها، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة لأصدقاء الصومال.

وأود – إن أمكن – أن أدلي ببعض الملاحظات العامة عن الحالة في الصومال.

مرت ١٠ سنوات على انهيار نظام سياد بري، ١٠ سنوات كانت الصومال خلالها بدون مؤسسات مركزية فعالة من أي نوع. وبينما ندرك حالات توقفت فيها الدول عن السيطرة على أراضيها أو فلتت السلطة من الدول في أجزاء من أراضيها، فإنني أعتقد أن حالة الصومال فريدة: ١٠ سنوات دون أية مؤسسات وطنية من أي نوع.

ونتيجة لهذه الحالة، فإن التركيز الرئيسي لولاء الكثير من الصوماليين ولمصدر هويتهم لا يزال القبيلة. والمهمة في الصومال ليست بالدرجة الأولى التفاوض حول وقف إطلاق النار، رغم أن ذلك كان من الضروري في إحدى المراحل، ولكنها مساعدة الصوماليين على إنشاء مؤسسات تتمتع بالثقة والشرعية، وتتطلب ولاء السكان لها أكثر من ولائهم للقبيلة. وكان هذا ما حاول رئيس جيبوتي أن يفعله عندما عقد المؤتمر في آرتا في العام الماضي، وأرى أن ذلك لا يزال تطلعا معقولا من جانب المجتمع الدولي.

وهي مهمة معقدة في نفس الوقت، إلا أنها بسيطة إلى حد ما في جوهرها. فعلى سبيل المثال، فإن حالة القبائل التي جاء وصفها في التقرير الذي أصدره الأمين العام مؤخرا وفي التقارير السابقة قد تبدو معقدة – أي أسماء القبائل والقبائل الفرعية. إنها تبدو معقدة ولكن السؤال الجوهري هو إيجاد دور لجميع القبائل في إطار هيكل الصومال في المستقبل. وكما ذكر الأمين العام في تقريره لعام ١٩٩٨، فإن استعادة الثقة هي العنصر الحاسم هناك.

والحكومة الوطنية الانتقالية هي انتقالية كما يدل على ذلك اسمها. وقد تشكلت كوسيلة للانتقال إلى ترتيبات أكثر دواما في البلد، ويكون المستقبل رهنا بالمفاوضات. وهذه هي الطريقة التي أرى بها الأمور، وهذا تفسيري الشخصي. وهناك من القادة السياسيين وغيرهم من لم يشاركوا في عملية آرتا، ولكي تكون هناك مؤسسات عامة في البلد، يبدو أن الحكومة الوطنية الانتقالية هي نقطة البداية، أي كما كانت، جنينا يمكن تشكيل المستقبل على أساسه.

ولا تزال لدينا مشكلة الشكوك على أساس القبيلة وكما أبلغت أعضاء المجلس في المشاورات غير الرسمية يوم الأربعاء، فإن نفس التجربة السيئة التي عانت منها أجزاء كبيرة من البلد، أي تجربة الحكومة في ظل الدكتاتورية تعني أن فكرة الحكومة ليست فكرة يتوق إليها كثير من الصوماليين. ولديهم شكوك بطريقة آلية إزاء ما قد تكون عليه السلطة المركزية. ولهذا، كان للعرض أهمية كبيرة هناك، ونؤكد كذلك الحاجة إلى المشاركة على الصعيد الإقليمي، وهي مهمة مفتوحة تماما في المستقبل، والميثاق الوطني الانتقالي الصادر في آرتا يُذكر فيه أن هيكل الصومال في المستقبل يجب أن يكون اتحاديا. ولهذا، يمكن أن يكون ذلك سبيل هام لإدخال جميع هذه العناصر.

ولهذا، إذا كانت المشكلة داخل الصومال مشكلة ثقة في المؤسسات العامة، فهناك مشكلة أخرى يواجهها المجتمع الدولي. وهي مشكلة ما جرى تعريفه قبل بضع سنوات بانتشار المبادرات. فقد لاحظ زميل رفيع المستوى في الأمانة العامة أن هناك ظاهرة سميت ”فرق تسد“ في ظل النظم الاستعمارية. ويقول البعض إن لدينا في الصومال حالة

''فرق صاعدا''، وبعبارة أخرى ''فرق ولا تحكم''، وفيها يذهب الصوماليون إلى بلدان مختلفة فيخبرونها أنها أفضل مفاوضيهم وأنها البلدان التي تفهم البلد. ثم يذهب صوماليون آخرون إلى بلدان أخرى. ولدينا هذه المشكلة الخطيرة جدا، وهي معرفة الطريقة التي يبني بها المجتمع الدولي من نفسه هيكلا ييسر به مستقبل عملية السلام. وأرى أن هذا واضحا من التقرير، إلا أنني أسترعي انتباه أعضاء المجلس إليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد علي خليف غلايض.

السيد غلايض (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أريد أن أغتنم هذه الفرصه لأهنئك يا سيدي على تبوئك رئاسة مجلس الأمن. وأنا واثق من أن المجلس سيواصل بقيادتكم الحكيمة مشاركته في تعزيز المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن دواعي اغتباطي أن أسجل تقدير شعب الصومال وحكومته العميق للشرف الذي أسبغ على الأمين العام والأمم المتحدة. والواقع أن منح الأمين العام جائزة نوبل للسلام اعتراف بالجهود التي يبذلها دون كلل سعياً لينعم العالم بسلام دائم.

وقد نبهت حوادث يوم ١١ أيلول/سبتمبر الشعوب والحكومات في أرجاء العالم كافة إلى الخطر الذي يشكله الإرهاب الدولي. وقد أعربت الحكومة الصومالية دون مواربة عن سخطها واشمئزازها إزاء أعمال الإرهاب الشنعاء التي ارتكبت بحق حكومة الولايات المتحدة وشعبها. وأعربت لرئيس الولايات المتحدة ولأسر من فقدوا ذويهم عن تعازيها وعن صلواتها لأجلهم. وتعتقد الحكومة الصومالية اعتقاداً راسخاً أن المجتمع الدولي يجب أن يتحد ويقوى في مواجهة هذا الخطر. ونؤكد مجدداً التزامنا بالتعاون في المعركة ضد الإرهاب الدولي، وإصرارنا عليه، سواء كان هذا التعاون مع الأمم المتحدة، أو على أساس ثنائي.

ويتجلى ذلك الالتزام بمكافحة الإرهاب والتصميم على هذه المكافحة في القرارات التي اتخذتها حكومتي مؤخراً. فنحن أولاً وقبل كل شيء نؤيد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) تأييداً كاملاً. فذلك القرار يحدد الإطار القانوني للحرب على الإرهاب والتزامات الدول الأعضاء في تلك الحرب.

وثانياً، لقد أنشأت الحكومة الصومالية مؤخراً فرقة عمل لمكافحة الإرهاب، ستقوم بوضع خطة عمل وطنية للأمن ومكافحة الإرهاب. وستباشر فرقة العمل هذه أعمال الاستخبارات وجمع المعلومات ورصد أنشطة من يحتمل الاشتباه فيهم وتبادل المعلومات مع الأمم المتحدة.

وثالثاً، قامت الحكومة الصومالية بإشراك العلماء، وهم الزعماء الدينيون، من جميع الطوائف والمذاهب في البلد التماساً لدعمهم في المعركة مع الإرهاب.

ورابعاً، أشركت الحكومة الصومالية أيضاً أصحاب وكالات تحويل الأموال الذي يطلق عليه ''الحوالة''، الذين أكدوا لنا التزامهم بالشفافية. وقد تعهد أصحاب وكالات ''الحوالة'' بفتح سجلاتهم للأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المهتمة بالأمر وتبادل أية معلومات ذات مغزى مع الحكومة الصومالية وجهات أخرى.

وأخيراً، لقد شكلت مؤخراً لجنة مشتركة من أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان الصومالي لاستعراض قانون العقوبات وغيره من القوانين في سياق التزامات البلد الوطنية بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ولكي تتحقق الفعالية لبرامج الحكومة في مكافحة الإرهاب، يتعين على المجتمع الدولي تزويدنا بكل المساعدات اللازمة. ويمكن أن تتخذ تلك المساعدات شكل التدريب وتوفير النقل والإمداد لخدماتنا الأمنية. فقد يؤدي التقاعس عن عمل ذلك تحديداً إلى إيجاد فراغ يمكن أن يسهم في تفريخ الإرهاب.

ولقد تمكنا من جانبنا بغرض تعزيز الأمن من وضع ما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ شخص من أعضاء الميليشيات في مخيمات لتدريبهم وإعادة دمجهم في المجتمع. وتم علاوة على ذلك نشر ٨ ٠٠٠ شرطي اختيروا من بين هؤلاء الأفراد البالغ عددهم ٢٥ ٠٠٠ في مقديشو وحولها. ويسعدني أن أبلغكم بأنه لا يوجد في العاصمة خطوط خضراء ولا نقاط تفتيش من جانب جنرالات الحرب.

والعمل جارٍ على إعادة إنشاء الجيش الوطني الصومالي تعزيزاً للأمن والسلام والاستقرار داخل البلد. وسيكون لأفراد الجيش الوطني أيضاً إسهام فعال في استتباب الأمن اللازم ضمن إطار الخطط التي وضعتها الحكومة فيما يتصل بتطبيق اللامركزية وانتقال السلطة للأقاليم. وقد بدأت حكومتي في هذا السياق لأول مرة منذ ١١ عاماً تحصيل الضرائب في العاصمة مقديشو؛ ولقي هذا من عامة الناس تأييداً حماسياً.

وقد أثنى المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الرابعة والسبعين، المعقودة في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١، على التقدم الذي أحرزته حكومتنا في مسعاها المستمر لإحلال السلام والاستقرار في ربوع البلد. فقد جاء في القرار بشأن الصومال أن المجلس الوزاري:

"يعرب عن ارتياحه للتقدم الذي أحرزته الحكومة الوطنية الانتقالية في توطيد السلام والأمن في البلد ويطلب إلى منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة للحكومة في هذا الصدد". (م و/مقرر ٥٩٤ (د-٧٤)، الفقرة ٧)

وفيما يتعلق بمسألة المصالحة الوطنية، تشمل المبادئ التي تقوم عليها تلك العملية ما يلي. أولا، سوف تظل نتائج عملية أرتا للسلام الأساس لتحقيق المصالحة الوطنية الصومالية. ثانياً، سوف تظل تلك العملية صومالية، وسترحب الحكومة الصومالية وتأخذ بكل الجهود الإيجابية التي تبذلها البلدان المجاورة ويبذلها المجتمع العالمي والتي من شأنها تيسير هذه العملية. وثالثاً، يشكل إشراك الجهات الخارجة عن عملية أرتا للسلام من خلال الحوار المتصل والمفاوضات عنصراً حاسماً من عناصر عملية المصالحة الوطنية.

وقد نجحت الحكومة الصومالية على ضوء تلك المبادئ في ضم اثنين من بين الفصائل الخمسة التي توجد قواعدها في مقديشو والتي لم تكن قد أيدت مؤتمر أرتا إلى العملية المذكورة. والمفاوضات المكثفة جارية في هذا الشأن مع الفصائل الباقية ومع الكيانين الإداريين الشماليين "صوماليلاند" و"بونتلاند".

وقد أنشأت حكومتي في الآونة الأخيرة لجنة المصالحة الوطنية التي نص عليها الميثاق المؤقت. وستعمل هذه اللجنة مستقلة عن الحكومة وتتألف من ٢٥ من كبار الشخصيات السياسية الصومالية ومن الشخصيات العامة البارزة الأخرى. وستركز ولايتها على تحقيق المصالحة بين جميع الأطراف في الصومال، بهدف التوصل إلى سلام واستقرار دائمين لجميع الصوماليين. والمتوخى أن تيسر اللجنة عملية إقامة حكومة اتحادية تعكس رغبات المجتمع الصومالي بوجه عام.

والسياسات التي تنتهجها حكومتي فيما يتعلق بلجنة المصالحة الوطنية متسقة مع القرارات التي اتخذها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وقد أهابت القرارات بشأن الصومال المنبثقة عن الدورتين العاديتين الثالثة والسبعين والرابعة والسبعين للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي مد يد المساعدة للحكومة في محاولاتها ذات الصلة بالمصالحة الوطنية.

فقد جاء في الفقرة ٣ من القرار الذي اتخذه المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورته الرابعة والسبعين بشأن الصومال أن المجلس

”يؤكد مجدداً دعوته للحكومة الوطنية الانتقالية بتكثيف جهودها بغية تحقيق ... المصالحة الوطنية الدائمة، استناداً إلى نتائج عملية سلام أرتا، ويدعم الجهود الرامية إلى إنشاء لجنة المصالحة الوطنية“. (المرجع نفسه ، الفقرة ٣)

وقد حال الافتقار إلى الأموال والموارد دون بدء أعمال اللجنة وما زال يشكل عائقاً رئيسياً في هذا السبيل. وبالنظر إلى أهمية هذه اللجنة المستقلة والدور الذي يمكن أن تضطلع به في إحلال السلام والاستقرار الدائمين في الصومال، ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته وتوفير الموارد اللازمة لتمكين هذه اللجنة من أداء أعمالها.

وقد جاء في الفقرة ٩ من القرار المتعلق بالصومال الذي اتخذه المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورته الرابعة والسبعين أن المجلس:

”يطلب إلى الأمين العام [لمنظمة الوحدة الأفريقية] أن يعمل عن كثب مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً على مواصلة تقديم الدعم للحكومة الوطنية الانتقالية في الجهود التي تبذلها للحفاظ على المصالحة والتعمير في الصومال“. (المرجع نفسه، الفقرة ٩)

ومن دواعي أسفي العميق أن أبلغكم بأن جنرالات الحرب ما زالوا يشكلون عائقاً كبيراً في طريق عملية المصالحة الوطنية. فقد خططوا لاختطاف العاملين في مجال المعونة الإنسانية واعتبروا مسؤولين عنه. وأدانت الأمم المتحدة عملية الاختطاف التي اقترفها جنرالات الحرب، وسببت للأسف انتكاسة لعملية السلام، كما أدانها الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، أدانت الفقرة ٨ من القرار بشأن الصومال الذي اتخذه المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورته الرابعة والسبعين إدانة قوية جنرالات الحرب الذين يواصلون بعناد عرقلة جهود السلام في الصومال.

وتعرب الحكومة الصومالية عن ترحيبها بتقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2001/963). ونشكر الأمين العام والأمانة على الدعم الذي قدماه للحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال. فلنا صلة تاريخية بالأمم المتحدة ترجع إلى الوقت الذي وضع فيه جزء من الصومال تحت وصاية الأمم المتحدة. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للدور الذي يؤديه الأمين العام ولاهتمامه المستمر ببلدي. ونرى أن الأمين العام والأمانة مهتمان اهتماماً حقيقياً بتعزيز السلام والمصالحة الوطنية في الصومال. ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في الصومال. ومع ذلك، أود أن أبرز بعض النقاط فيما يتعلق بهذا التقرير.

نلاحظ، مع الأسف، أن التقرير لا يوصي بإنشاء بعثة لبناء السلام في الصومال. وهذا القرار يستند إلى نتيجة التقييم الأمني الذي أجراه ضباط ميدانيون متوسطو الرتبة، مرابطون في نيروبي.

ونعتقد أن عدم إنشاء بعثة لبناء السلام في الصومال سيبعث برسالة خاطفة إلى المجتمع الدولي، وبوجه خاص إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات المانحة وأباطرة الحرب. وهذا سيضيف عنصرا آخر إلى الحلقة المفرغة التي يفرزها نقص الأمن وتكريس الإهمال غير المقصود الذي يتعرض له الصومال على مدى عقد من الزمان.

وفي رأينا أن إنشاء بعثة لبناء السلام في الصومال بات أمرا حتميا وحاسما في هذه اللحظة. ونقترح إيفاد بعثة للأمم المتحدة رفيعة المستوى ومشتركة بين الوكالات إلى

الصومال، تكلف بإجراء فحص دقيق لعمل مكتب الأمن في نيروبي، وإعادة تقييم الحالة الأمنية في مقديشيو وفي الصومال ككل بطريقة موضوعية.

وأعرب الأمين العام، في تقريره، عن عزمه على التشاور مع الأطراف المعنية حول جدوى وفائدة إنشاء لجنة لأصدقاء الصومال من أجل التركيز على السبل والوسائل الكفيلة باسترعاء الانتباه إلى احتياجات الصومال في مجال المصالحة الوطنية، بالإضافة إلى المساعدة على تعبئة الأموال من أجل الإصلاح والتنمية. والحكومة ترحب بفكرة إنشاء هذه اللجنة. غير أنها يجب أن تشارك مشاركة كاملة في المشاورات اللازمة لتصميم إطار العمل الذي ستؤدي من خلاله اللجنة وظائفها. ويجب أن يكون أعضاء هذه اللجنة داعمين للسلام والاستقرار في الصومال، ومستعدين للاضطلاع بدور بناء، وأن يكون لهم اهتمام حقيقي بالبناء على عملية عرته ونتائجها. وفضلا عن ذلك، فخلال عملية تشكيل اللجنة يجب أن نأخذ في الحسبان الدروس المستخلصة من التجارب المستفادة من آلية لجنة الأصدقاء، وبخاصة في بلدان مثل أنغولا.

ويجب أيضا أن نعالج قضايا إعادة التعمير وإعادة التأهيل والتنمية في آن واحد. لقد ورثت حكومتي بلدا كان ممزقا، بلا موارد مالية ولا هياكل أساسية، وهو ما صوره الأمين العام في تقريره بكل وضوح. وبالنسبة للعام المنصرم، كانت حكومتي تعمل على أساس ميزانية لا تتجاوز ١٤ مليون دولار، على الرغم من التحديات الجسيمة التي تواجهها. ونعتقد أنه لا يليق بضمير المجتمع الدولي أن يظل منتظرا ويقف متفرجا بينما نكافح بهذه الموارد الهزيلة.

وباختصار أقول إن الصومال انتقل الآن من مرحلة الصراع من أجل البقاء إلى مرحلة الكفاح في سبيل السلام. ونحن بحاجة إلى أن تعبر الأمم المتحدة وشركاؤها من وكالات المعونة عن هذا التغيير، بالتخطيط لمبادرات جديدة. وهناك أيضا حاجة عاجلة إلى خطة تشغيلية لدعم الحكم الرشيد وبناء السلام في الصومال. فالسلم والأمن هما مفتاح جدول أعمال الحكومة الوطنية الانتقالية، حيث أنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا في كنف السلم والأمن.

وهذا هو أساس أية عملية يبدأ بها شعب الصومال عمله من أجل إعادة البلد إلى سابق عهده. ومن هنا يصبح دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حيويا في هذا المسعى.

أشكر المجلس جزيل الشكر على إعطائي هذه الفرصة لأحيط الأعضاء بالتطورات الأخيرة في الصومال، ولأتشاطر معهم أفكار حكومة بلدي بشأن إحلال السلام الدائم والاستقرار والتنمية في بلدنا المضطرب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس وزراء الصومال على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أود الآن أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي العراق وكينيا يطلبان فيهما دعوتهما للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد الدوري (العراق) والسيد جالانغو (كينيا) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة، وهذا نصها:

”يشـرفني أن أطلـب إلى مجلـس الأمـن أن يوجه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد مختار لاماني المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لـدى الأمـم المتحـدة أثنـاء مناقشة المجلس للبند المعنون ’الحالة في الصومال‘“.

وستصدر تلك الرسالة بوصفـها وثيقـة لمجلـس الأمـن تحـت الرمز S/2001/984.

أدعو السيد مختار لاماني إلى شغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

السيد وانغ ينغفـان (الصين) (تكلم بالصينيـة): يـود الوفـد الصيـني أن يرحـب بالسـيد غلايـض، رئيـس وزراء الحكومة الوطنية الانتقالية في الصومـال، علـى مشـاركته في هذا الاجتمـاع. ونشكره علـى العـرض المـهم الـذي قدمـه. ونحن نعلق أهمية كبيرة على آرائه واقتراحاته التي سـنوليها دراسة جادة. ونشكر أيضا السيد ستيفن مدير مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال على الإحاطة التي قدمها توا.

إن الحكومـة الوطنيـة الانتقاليـة في الصومـال، منـذ إنشائها بغية النـهوض بالمصالحـة الوطنيـة وتحسـين علاقـات الصومال بجيرانه، وكسب اعتراف المجتمع الـدولي وتـأييده، ما فتئت تنجز الكثير من العمل الذي يستحق تقديرنا.

ومـع ذلـك، فـإن الحالـة في الصومـال بشـكل عـام ليست مستقرة. فلا يزال البلد مقسما بين مختلف الفصائل. وفي الآونة الأخيرة أصبح الوضع السياسي الذي كان مستقرا إلى حد ما في ”صوماليلاند“ و ”بونتلانـد“ مزعزعـا. وفي الوقت ذاته، فشلت الجهود التي بذلتها الأطراف المعنية لتعزيز المصالحة الوطنية، الواحد تلو الآخـر. بـل الواقـع أن عمليـة السلام في الصومال وصلت إلى طريق مسدود. وهـذا الوضع يثير بالغ القلق.

ولا بـد مـن الإشـارة إلى أن الصـراع المسـلح في الصومال تصاعد في الآونـة الأخـيرة، وهـذا يرتبـط ارتباطـا وثيقـا بانتشار الأسلحة الصغيرة في المنطقة. والعلاقات فيمـا بين مختلف الأطراف في الصومال هي أصلا معقـدة بما فيـه الكفاية. وما لم يتوقف إمداد الصومال بالسلاح سيكون من الصعب تحقيق السلام هناك.

ونحن نناشد الأطراف المعنية أن تجعـل مصـالح السلام والاستقرار في الأجل الطويل في المنطقة أساس أعمالها، وأن تتقيد تقيدا صارما بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بشأن جـزاءات حظـر السـلاح المفروضـة علـى الصومـال، وأن تضاعف عملها في سبيل تحقيق المصالحة بين مختلف الأطراف في الصومال وليس ضدها. إن حل قضية الصومال يكمن في جـهود مشـتركة يبذلهـا الشـعب الصومـال ككـل لتحقيـق مصالحة وطنية عريضة القاعدة. ويحدونـا صـادق الأمل في أن تهتـم الأطـراف المعنيـة اهتمامـا مخلصـا بالصـالح العـام للأمـة والبلـد، وأن تطرح خلافات الماضي جانبـا، وتعمـل معـا في وحدة من أجل تعزيز عملية السلام في الصومال.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي بما في ذلك مجلس الأمن، أن يقدم الزخـم اللازم لعملية المصالحة الوطنية في الصومـال. وفي الوقـت الحـالي، وسـواء عقدنـا العـزم علـى إنشـاء آليـة مـن نـوع مـا للمصالحـة - مثـل لجنـة لأصدقـاء الصومال، كما اقترح الأمين العام في تقريـره، أو إيفـاد بعثـة لبناء السلام في الصومـال، فـإن الخطط ذات الصلة ينبغي أن تُطرح فورا في جدول الأعمال حتى نتمكن من اتخاذ الإجراء اللازم بأسرع ما يمكن. ونـأمل أن تبـذل الأمانـة العامـة مزيـدا مـن الجـهود لتحسـين الاتصـالات مـع الأطـراف المعنيـة في الصومال حتى تكسب تفهمها وتأييدها.

ونحن نؤيـد عمـل منظمـة الوحـدة الأفريقيـة وجامعـة الـدول العربيـة، والهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بالتنميـة،

والاتحـاد الأوروبي، ونـأمل في أن تواصـل هـذه الجـهات الاضطلاع بدور بناء.

وتتسم الحالة الإنسانية الراهنة في الصومال بخطورة بالغة، وهي تحتاج إلى الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي. والمعونات الضرورية لا تصل إلى بعض المناطق لأسباب أمنية. وما لم يتم كسر طوق الجمود الحالي، فإن المعاناة المتطاولة لشعب الصومال ستستمر. ونحن نقدّر الجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة. ونحن ندعو مجتمع المانحين لأن يستجيب بشكل ملموس لعملية النداءات الموحّدة لصالح الصومال حتى يمكن تخفيف معاناة الشعب الصومالي. وستواصل الحكومة الصينية تقديم المعونة الإنسانية في حدود طاقتها إلى الصومال.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أرحب بحرارة برئيس وزراء الصومال السيد علي خليف غلايض، الذي يسرنا أن نستمع إليه مرة أخرى اليوم في مجلس الأمن. لقد أتاحت لنا زيارته الأخيرة لنيويورك في كانون الثاني/يناير، فرصة لعقد لقاء بنّاء للغاية.

إن الحكومة الوطنية الانتقالية التي انبثقت من عملية عرته تستحق الدعم. ومن المسلم به أن الحالة هناك ما زالت محفوفة بالمخاطر. ولكن كما أشار تقرير الأمين العام، يظل اليوم اكتمال عملية عرته

”أنسب خيار لإحلال سلام دائم في الصومال“. (S/2001/963، الفقرة ٥٧)

لذلك، ينبغي أن تنضم جميع الفصائل في الصومال إلى عملية عرته.

وسوف يدلي الممثل الدائم لبلجيكا ببيان فيما بعد في هذه الجلسة باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد فرنسا ذلك البيان تمام التأييد. وبالتالي، فإنني سأكتفي بالإدلاء ببعض الملاحظات الموجزة.

إن الحالة الراهنة في الصومال يمكن أن تسبب نوعا من الفتور. فمجلس الأمين يبحث الحالة في الصومال منذ أن تناولها في أوائل عام ١٩٩٢. وقد كرّس المجلس قدرا كبيرا من طاقته لبحث الأزمة الصومالية واتخذ ما يقرب من ٢٠ قرارا حول هذا الموضوع. وقد جعلت تلك القرارات من الممكن نشر عمليتين لحفظ السلام بتكلفة بلغت نحو ملياري دولار وباشتراك قوة متعددة الجنسيات ضمّت ٠٠٠ ٣٧ جندي.

إن الوقت الحالي ليس الوقت المناسب للتخلي عن هذه العملية. والحالة الإنسانية تقتضي بالطبع زيادة مشاركة الأمم المتحدة. ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام، يقدّر عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى مساعدة دولية لسد النقص في الأغذية الناتج عن قلة المحاصيل في الماضي بـ ٠٠٠ ٧٥٠ شخص.

وفيما يتجاوز ذلك، نجد أنه في سياق الحالة الجديدة التي نشأت بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر يصبح من الضروري مساعدة الصومال بغية منعه ن أن يتحوّل إلى أفغانستان أخرى. ويبدو أن منظمة الاتحاد الإسلامية لم يكن لها أي وجود عسكري في الصومال منذ عام ١٩٩٥ أو ١٩٩٦. ومن الواضح أن هذا شيء طيّب. إلاّ أنه يتعين علينا أن نمنع حصول إرهابيين جدد على ملاذ في الأراضي الصومالية في المستقبل. وستؤدي المعركة الجارية ضدّ الإرهاب في أفغانستان وفي أماكن أخرى إلى دفع أعضاء المنظمات الإرهابية إلى اللجوء إلى بلدان أخرى تكون هياكل الدولة فيها ضعيفة. وينبغي ألاّ يصبح الصومال بلدا يتخذوه ملاذا لهم. وهذا هو ما نريده بالضبط من الحكومة الصومالية لكي تكلّل جهودها بالنجاح.

وتستلزم مساعدة الصومال اليوم بناء السلام واتقاء الصراعات في نفس الوقت. ومن الضروري زيادة مشاركة الأمم المتحدة وخصوصا في مجال تدريب الشرطة الهام. ويجب تشجيع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال، وأذكّر الأعضاء بأن فرنسا تؤيد إيفاد بعثة لبناء السلام إلى الصومال بمجرّد ما تسمح الظروف الأمنية بذلك. ولا بد من تقييم الحالة الأمنية بشكل منتظم. ومن الضروري إرسال بعثة من المقر في وقت قريب.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أنضم إليكم وإلى زملائي في الترحيب برئيس الوزراء علي خليف غلايض في هذه القاعة. فنحن نجد حضوره معنا يبعث على الطمأنينة، لأنه يوحي بأن الأمور تسير في مسارها الطبيعي. كما نشكر السيد ستيفن على إحاطته.

لديّ نص مكتوب ولكني آمل أن تسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أخرج عنه من وقت لآخر لكي أردّ على بعض النقاط التي أثيرت هنا.

لعل المجلس يتذكر أننا اقترحنا هنا قبل بضعة شهور أنه قد يكون من المفيد عقد جلسة عن الصومال غير مقيّدة بأفكار أو اقتراحات معيّنة، يستشف فيها الأعضاء أفكار بعضهم البعض. ومما يسرّنا جدا أننا أجرينا قبل يومين في غرفة المشاورات غير الرسمية مناقشة مثمرة جدا حول الصومال. وقد خلت من التبادل المعتاد للبيانات المكتوبة؛ فكانت مناقشة واقعية وصريحة. وكما قلت في نهاية تلك المناقشة؛ نأمل أن يدخل جانب منها في سياسة الأمم المتحدة. وأملنا أن تتعزّز مناقشة اليوم بالتركيز على الكيفية التي يستطيع بها المجتمع الدولي أن يضطلع بدور مفيد في شق الطريق نحو إحلال السلام الدائم في الصومال.

ومن المؤكد أن إنشاء الحكومة الوطنية الانتقالية قبل أكثر من عامين مثّل علامة بارزة هامة في السعي لإحلال السلام والاستقرار في الصومال. وهناك نقطة أثرناها في المشاورات غير الرسمية وهي أنه ينبغي لنا أن نتخيّل كيف كانت ستصبح حالة الصومال لو لم نكن لدينا حكومة وطنية انتقالية فيه. ومن الواضح أن وجود هذه الحكومة يمثل ركيزة هامة لدينا. وبالتالي، فإننا سررنا عندما قام مجلس الأمن لدى اجتماعه برئيس الوزراء في كانون الثاني/يناير بتوجيه رسالة تأييد قوية، كما رحب بنتائج عملية سلام عرته. لقد آن الأوان لكي نجري الآن تقييما لنرى ما الذي يمكن القيام به لتشجيع عملية بناء السلام. لقد تحققت بعض التحسينات التي يمكننا أن نضمّن في نصّنا اقتباسات عنها من تقرير الأمين العام، جاء فيها ما يلي:

”لم ينتقل إلى الحكومة الوطنية الانتقالية أي موظفين أو أبنية أو محفوظات أو قوات لحفظ القانون والنظام أو قدرة على جمع الضرائب“.

ويستطرد التقرير فيقول أنه على الرغم من ذلك

”بدأت الوزارات تؤدي وظيفتها، كما تم إصلاح وتجديد عدد من الأبنية لاستخدامها لهذا الغرض. وتم الشروع في إقامة نظام قضائي بصورة تدريجية عن طريق إقامة محاكم شرعية، كما أن الحكومة الوطنية الانتقالية استوعبت الميليشيات. ويتم بصورة تدريجية تعيين موظفين للقيام بمهام الشرطة في العاصمة وعاد أفراد الشرطة إلى أقسام الشرطة في جميع المقاطعات وعددها ١٤ مقاطعة في مقديشيو تحت قيادة مشتركة“. (S/2001/963، الفقرة ٨)

ومع ذلك، يسترسل التقرير ليؤكد أن الحكومة الوطنية الانتقالية وجدت أنه من غير الممكن في الوقت

الراهن تطبيق قوانين مماثلة واتخاذ ترتيبات مشابهة في أجزاء أخرى من الصومال بسبب نقص الموارد. وبينما استطاعت هذه الحكومة أن تنشئ مؤسسات رئيسية للدولة، بالإضافة إلى إدارة تقوم بوظائفها كاملة في مقديشيو وحولها. فإن تقديم المزيد من المساعدة أمر مطلوب بشكل واضح. ويخلص التقرير إلى القول بأن

''اكتمال عملية عرته يظل أنسب خيار لإحلال سلام دائم في الصومال''. (المرجع نفسه، الفقرة ٥٧)

وأملي أن نؤيد مرة أخرى عملية عرته عندما نصدر بيانا رئاسيا من المجلس.

وفي هذا الخصوص يقول تقرير الأمين العام أيضا:

''أن هناك اتفاقا واسع النطاق على أن الحالة في الصومال تتطلب عناية عاجلة، وأن الحكومة الوطنية الانتقالية يمكن أن تكون الأساس لإكمال عملية جيبوتي للسلام.'' (المرجع نفسه، الفقرة ٣٨)

ومن الأمور التي تبعث على المزيد من التشجيع أن السيد ستيفن أبلغنا قبل يومين أن شعب الصومال قد أرهقته الحرب، وأنه أصبح يؤيد بشكل متزايد التوصل إلى حل سياسي وطني لا يقوم على أساس انتماءات قبلية أو طائفية. وكما قلت للسيد ستيفن قبل يومين، ينبغي لنا أن نحاول، استنادا إلى هذا الاتجاه، جعل الشعب الصومالي ينتقل من النظام القبلي إلى مرحلة إعادة بناء الأمة والهياكل الوطنية. إذا كان هذا بالفعل هو شعور الشعب الصومالي فينبغي لنا في المجلس إذن أن نرسل إشارة تشجيع قوية إلى الحكومة الوطنية الانتقالية وإلى الشعب الصومالي. وكما قلت من قبل، نأمل أن نفعل ذلك ببيان رئاسي يعتمد في وقت لاحق.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر السفير كولبي، ممثل النرويج، على قبوله تعميم مشروع بيان لكي ننظر فيه.

ونود أن نتناول بضع نقاط موجزة فيما يخص موضوع نقاش اليوم.

أولا، نؤكد على أن هناك حاجة إلى اعتماد ما نسميه نهجا ''شاملا'' تجاه الصومال. ولا يمكننا مجرد أن نبتعد كثيرا كما لا يمكننا مجرد أن نركز على توفير المساعدة الإنسانية وإهمال النواحي الأخرى الحاسمة في بناء السلام وإقامة حكومة مستقرة. وقد يتذكر أعضاء المجلس أننا تبنينا حلولا شاملة مماثلة لمشاكل أخرى تواجه مجلس الأمن، بما ذلك الحالة في أفغانستان.

ويأخذني هذا إلى نقطتي الثانية ذات الصلة، وهي أنه ينبغي لنا بالفعل أن نلقي نظرة جديدة على الحالة في الصومال على ضوء أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. فمن الواضح الآن أنه لمصلحة المجتمع الدولي بأسره أن يشجع على إقامة حكومات مستقرة بكل أنحاء العالم. فبدون ذلك، وكما اتضح بالفعل، سيتمكن الإرهابيون وعناصر أخرى متطرفة من استغلال جيوب عدم الاستقرار بسهولة للقيام بعملياتهم. وإذا كنت قد فهمت رئيس الوزراء جيدا، فهو ذكر أن الفراغ في الصومال يمكن بالفعل أن يوفر نوعية الجيوب التي يبحث عنها الإرهابيون. ويحدوني أمل في أن يأخذ المجلس ذلك في الاعتبار.

ونلاحظ أنه تم عقد مقارنات، سرا وعلانية على حد سواء، بين أفغانستان والصومال. ولقد نقل مؤخرا في صحيفة نيويورك تايمز عن روبرت أور، المسؤول في مجلس الأمن القومي في إدارة كلينتون، إشارته إلى الحالة الراهنة في أفغانستان بوصفها ''الصومال – زائد''. ولنفس السبب، ينبغي أن نحرص في المجلس على ضمان ألا تصبح الصومال بالنسبة للمجتمع الدولي ''أفغانستان – ناقص''.

وللأسف، فإن أوجه الشبه قوية. فمثل أفغانستان، لم يعمل الصومال بوصفه دولة طوال التسعينيات، وكما قال سفير الصين، فهو ما زال مكتظا بالأسلحة. وفي حقيقة الأمر، عندما التقى أعضاء مجلس الأمن في وقت سابق من هذا الأسبوع لعقد مشاورات خاصة لمناقشة الحالة في أفغانستان حذروا من السماح بأن تصبح أفغانستان "الصومال عام ١٩٩٣". وامتدادا لذلك، ينبغي أن نضمن ألا يصبح الصومال "أفغانستان عام ٢٠٠١".

وثالثا، نرى استعادة وجود الأمم المتحدة لبناء السلام بوصفه أمرا حاسما لانتعاش الصومال. ونلاحظ أن تقرير الأمين العام يخلص إلى الاستنتاج بأن الأحوال ليست مناسبة لإقامة مكتب لبناء السلام في الصومال. ومن المؤكد أننا نتفق على أن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ينبغي أن يكونا المبدأ الأساسي في اعتباراتنا. ولقد جرت أيضا مناقشة طويلة لهذه القضية أثناء المشاورات غير الرسمية. ورغم أنه ينبغي لنا، كما اتفق الجميع، أن نشدد على أهمية سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، إلا أنه ينبغي أيضا أن نضمن ألا تكون إقامة مكتب للأمم المتحدة رهينة في أيدي واحد أو اثنين من أمراء الحرب. ويجب أن نجد التوازن السليم لضمان قدرة الأمم المتحدة على الدعم الفعال للحكومة الوطنية الانتقالية. ويسعدني هنا أن السفير لفيت الذي تحدث في وقت سابق قد دعا إلى إجراء تقييمات منتظمة للحالة الأمنية حتى نتمكن من اتخاذ القرار حول كيفية التقدم بسرعة في إقامة مكتب لبناء السلام، ذلك لأنه يبدو أن هناك إقرارا عاما بأن مثل هذا المكتب يمكن أن يؤدي في حقيقة الأمر دورا نافعا في الصومال.

ورابعا، نعيد التأكيد على اعتقادنا بأنه يجب أن يرتكز حل الوضع في الصومال على احترام سيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحدته. وللأسف، نظرا لأن هذه الكلمات تتكرر بشكل دائم ينسى الناس أحيانا أنها بالفعل هامة جدا. ففي حقيقة الأمر، يجب دائما احترام سيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحدته. لذلك نهيب بكل الدول أن تمتنع عن أي تدخل عسكري في الوضع الداخلي في الصومال، وينبغي عدم استخدام الأراضي الصومالية في تقويض استقرار المنطقة. وينبغي تبليغ لجنة الجزاءات عن أي انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) حتى تتم المتابعة الملائمة لها.

وختاما لكلمتي، من الواضح أن الصومال كان إحدى حالات الفشل الكبرى للأمم المتحدة، وهذا موضوع معروف للجميع. وكما قلنا في كانون الثاني/يناير، ما زالت الصومال حتى يومنا هذا وصمة عار في ضمير الأمم المتحدة. وقد تكون لدينا اليوم أخيرا فرصة لفتح صفحة جديدة في تاريخ الصومال وربما وضعه على الطريق الصحيح. ويحدونا الأمل في أن تساعد مناقشة اليوم في تحقيق ذلك. ونتطلع إلى الاستماع لوجهات نظر الوفود الأخرى، أعضاء المجلس وغير الأعضاء على حد سواء، ونأمل أن تتغلب حكمتنا الجماعية اليوم على أشباح الماضي.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أنا أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر ممثل الأمين العام، السيد دافيد ستيفين، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ويرحب وفدي برئيس الوزراء علي خليف غلايض، الذي يشارك في جلسة اليوم. إننا ممتنون له على بيانه الهام.

وإن آخر استعراضات الحالة في الصومال، بما فيها تقرير الأمين العام، يمكننا من التوصل إلى الاستنتاج بأنه على الرغم من تحقيق بعض التحسينات إلا أنه ما زالت أمامنا عقبات عديدة. فلقد أعلنت وسائط الإعلام الدولية أن حادثة مأساوية أخرى وقعت في جنوب مقديشيو

يوم الثلاثاء، إذ هوجمت شاحنة تستأجرها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نقطة تفتيش تسيطر عليها ميليشيا تابعة لزعيم فصل في مقديشيو هو عثمان حسن علي اتو. وأفادت التقارير عن مقتل أحد حراس أمن الشاحنة وإصابة اثنين بجروح. وسوف نغدو ممتنين للأمانة العامة على تقديمها كل المعلومات المتاحة بخصوص هذه التقارير.

ويعترينا قلق عميق إزاء استمرار عدم الاستقرار في الصومال وأثر ذلك السلبي على الأمن والحالة الإنسانية ورفاهة السكان المدنيين. كذلك، فإن الصلات المحتملة لبعض أمراء الحرب بشبكات الإرهاب الدولية هي أيضا مدعاة قلق عميق جدا. ونحن على اقتناع بأن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد لتحقيق تسوية دائمة للصراع في الصومال. وفي هذا الصدد، نعتقد أن استمرار عملية عرته يبقى الخيار الأكثر قيمة في البحث عن السلام والمصالحة في الصومال. ونحث الشعب الصومالي على الاستمرار في هذا الطريق الوعر واغتنام هذه الفرصة من أجل السلام.

وأود التشديد على أهمية أكبر مشاركة ممكنة لممثلي كل الأطراف في المجتمع الصومالي في جهود إنعاش البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام الحكومة الوطنية الانتقالية والزعماء الصوماليين الآخرين بالمشاركة في حوار بدون شروط مسبقة لمصلحة شعب الصومال. ومن المهم الحفاظ على الزخم الذي تم تحقيقه وأن تظهر الأطراف التزامها والمرونة المطلوبة لمواصلة عملية المصالحة الوطنية.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن حل المسألة الصومالية هو في أيدي الصوماليين أنفسهم. ومن الضروري أن يمتنع أمراء الحرب وقادة الفصائل عن عرقلة وتقويض جهود تحقيق السلام. وسيكون من غير المقبول على الإطلاق السماح لنجاح المصالحة بأن تعتمد على أهواء أمراء الحرب. لذلك فإننا بحاجة إلى تحديد الخطوات التي سوف يتخذها مجلس الأمن والجهات الدولية الفعالة الأخرى لمنع تأثير أمراء الحرب وقادة الفصائل المزعزع للاستقرار.

وللدعم الدولي للصومال أيضا أهمية حاسمة. والدور الهام للمجتمع الدولي في هذه المرحلة هو في دعم عملية السلام وإرساء سيادة القانون وإنشاء مؤسسات سياسية وقضائية وطنية محايدة في الصومال. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام المتعلق بإيجاد إطار عمل صالح للمفاوضات بين الأطراف الصومالية، ولا سيما إنشاء اللجنة الوطنية للمصالحة وتسوية الممتلكات.

كما أننا نؤيد استئناف الاجتماعات الدورية التي تعقد في نيويورك على مستوى السفراء بشأن الصومال، وكذلك عمل اللجنة الدائمة المعنية بالصومال في أديس أبابا. ونعتقد أن اقتراح إنشاء لجنة من أصدقاء الصومال سيفيد في دعم ذلك المسعى. ونرى أن التعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أساسي لضمان المشاركة الفعالة للمجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى حل الصراع في الصومال. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدرس بعناية الملاحظات المتعلقة بإنشاء مكتب لبناء السلام في الصومال، على النحو الوارد في التقرير الأخير للأمين العام.

ويشاطر وفد بلادي الأمين العام تقييمه للحالة الأمنية بالكامل، ويود أن يؤكد على أن ضمان أمن وسلامة أفراد حفظ السلام شرط أساسي مسبق لقيام الأمم المتحدة بأنشطة فعالة في هذه المنطقة.

وختاما، يؤمن وفد بلادي بأن جلسة مجلس الأمن اليوم، بالإضافة إلى المشاورات التي أجريناها مؤخرا بشأن موضوع الصومال، ستثبت أنه ليست هناك بنود منسية في جدول أعمال مجلس الأمن، ونأمل أن يساعد المجلس في تحقيق انفراج حقيقي في المسألة الصومالية.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نضم صوتنا إلى أصوات أولئك الذين أعربوا عن الامتنان لرئيس وزراء الصومال على بيانه الهام. كما استمعنا بتركيز واهتمام إلى الإحاطة الإعلامية الحافلة بالمعلومات التي قدمها ممثل الأمين العام السيد دافيد ستيفن.

إن الاتحاد الروسي طالما أيد التعجيل بتحقيق المصالحة الوطنية في الصومال على أساس احترام السلامة الإقليمية للدولة الصومالية. ونجاح عملية التسوية في ذلك البلد يتوقف على ما إذا كان ممكنا إشراك كل القوى الأساسية في المجتمع، بما فيها تلك التي قاطعت مؤتمر السلام في عرته، في تلك العملية. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل دعم الجهود التي تبذل في هذا المجال، بما فيها الجهود التي تبذلها القيادة الصومالية الجديدة.

ونرحب بالنقطة التي تضمنها تقرير الأمين العام فيما يتعلق باستعداد الحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال وعدد من المجموعات للدخول في حوار دون شروط مسبقة، وندعو تلك الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تحذو حذوها. وينبغي أن تكون الأولوية في هذا الحوار للتوصل إلى اتفاق بشأن وقف أعمال العنف وضمان الأمن اللازم في الميدان.

ونتفق والنهج الشامل الذي صوره الأمين العام بشأن مسألة إنشاء بعثة للأمم المتحدة لبناء السلام في الصومال. ونؤيد فكرة إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى مقديشيو لتقييم الوضع الأمني هناك. ومهمة أعضاء الأمم المتحدة في هذه المرحلة أن يوفروا ظروفا خارجية مؤاتية لوضع حد للصراع الذي طال أمده في الصومال.

ونحن، بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، سنراقب الوضع عن كثب لنرى أن أراضي الصومال لن تستخدم في تقويض عملية السلام في ذلك البلد وزعزعة الوضع في القرن الأفريقي ككل. وعلى جميع البلدان أن تستمر في التقيد الصارم بالحظر على الأسلحة المفروض على الصومال. ونرحب بعزم الأمين العام على تشجيع تبادل الآراء في إطار الأمم المتحدة بين الأطراف الرئيسية الخارجية في التسوية الصومالية، ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في ذلك الحوار.

وفيما يتعلق بفكرة إنشاء لجنة لأصدقاء الصومال، فإن هذه الفكرة جديرة بالاهتمام من حيث المبدأ. ونرى أنه كان ينبغي العمل منذ زمن طويل على وضع نهج موحد من المجتمع الدولي لتقديم الدعم لعملية السلام في الصومال. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه سيكون من المفيد أن تساعد تلك الهيئة في حل التنافس بين مختلف مبادرات السلام بشأن الصومال. وبناء عليه، يجب أن يضم تشكيلها، إلى جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومحفل الشركاء، الأطراف الفاعلة الأخرى المهتمة بالأمر، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن.

وبينما نتشاطر القلق إزاء الوضع الإنساني المعقد في عدد من مناطق الصومال، فإننا نرحب بالعمل الذي تقوم به برامج الأمم المتحدة من أجل توفير المساعدة للسكان حيثما تسمح ظروف الأمن بذلك. وندعو الأطراف الصومالية إلى أن تيسر بنشاط عمل موظفي الإغاثة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة لما فيه مصلحة شعبها. وروسيا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن وبحكم صداقتها الطويلة مع شعب الصومال، ستواصل تشجيع استعادتها وضع الدولة بشروط تتفق ومصالح الصوماليين أنفسهم مع مراعاة المصالح الأمنية في المنطقة.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): نعتقد أن هذه المناقشة تكتسب أهمية كبيرة، أولا لخطورة المشكلة الصومالية، وثانيا لأنها تتيح لنا الفرصة للاستماع إلى آراء السيد علي خليف غلايض، رئيس وزراء الصومال، الذي أرحب به بيننا.

كما أود أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد دافيد ستيفن، على عرضه الوافي لتقرير الأمين العام واطلاعنا على آخر التطورات في الصومال. وأود أن أعرب مرة أخرى عن تأييد حكومة بلادي للجهود الدؤوبة والمستمرة التي يبذلها السيد ستيفن دعما لقضية السلام والمصالحة الوطنية في الصومال. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على ضرورة إبلاغ مجلس الأمن بشكل دوري ومن حين إلى آخر عن التطورات في الصومال.

في الصومال نواجه وضعا من أكثر الأوضاع تعقيدا ومدعاة للقلق. وقد حرص وفدي دائما على أن يسترعي انتباه مجلس الأمن بشكل ملح إلى ذلك. والمجلس الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، بموجب الميثاق، لم يعد بوسعه أن يقف مكتوف الأيدي إزاء مأساة استمرت فصولها طويلا وكانت نتيجتها تقطيع أوصال الدولة الصومالية والتهميش التام لدولة تُركت تلقى مصيرها، بعد أن مزقها صراع لا خير فيه وحرمت من الكرامة التي هي أهل لها، شأن غيرها من الأمم.

واليوم أصبح العالم أخيرا أكثر إدراكا – بأفدح ثمن، مع الأسف – لخطورة التهديدات التي يشكلها هذا الوضع بالنسبة للأمن والسلم الدوليين. غير أن هذا الإدراك سيكون عديم الجدوى لو ظلت عيوننا مغلقة إزاء الأخطار الحقيقية الكامنة في هذا الوضع السائد في الصومال.

لقد قدم لنا الأمين العام سردا قاتما بشأن الوضع، وخلص، نتيجة للاعتبارات الأمنية، إلى استنتاج باستحالة أن يوصي من جانبه في هذه المرحلة بإيفاد بعثة لبناء السلام إلى الصومال.

إننا نقدر الأسباب التي ساقها الأمين العام. كما أننا ندرك الطابع الفريد للحالة في الصومال مقارنة بالحالات الأخرى التي تدخلت فيها الأمم المتحدة دون أن تطالب مسبقا بضمانات أمنية شاملة.

غير أن الإبقاء على الوضع الراهن في الصومال ليس خيارا، كما أن توصيات الأمين العام ليست كافية للنهوض بحل للأزمة في الصومال. والوقت قد حان لتحديد الأدوار للأطراف الخارجية المختلفة، وبخاصة دور مجلس الأمن في المشكلة الصومالية. وأود أن أؤكد هنا أننا لا نقترح بأي حال من الأحوال أن يترك الأمر لهذه الأطراف لكي تقرر مستقبل الصومال، لأن هذه هي مسؤولية الصوماليين أنفسهم. وما أعنيه هو أن من واجب هذه الأطراف أن تساعد الصومال على الخروج من المأزق الذي وجدت نفسها فيه منذ قرابة ١٠ سنوات.

إن عملية ”عرته“ توفر لنا أصلح إطار للعمل فيه لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في الصومال. وقد تصرفت الحكومة الوطنية الانتقالية بدقة لوضع برامج محددة لهذا الغرض وسعت إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة لتنفيذ تلك البرامج. وقد عملت الحكومة – مع أن نداءها بتقديم مساعدة مالية لم يجذب الاستجابة المرغوبة من المجتمع الدولي – على بدء تنفيذ هذه البرامج في المجالات العاجلة الخاصة بالأمن والانتعاش. وهي تواصل بذل الجهد لضم الأطراف المتمردة إلى عملية السلام التي أود أن أشدد على أن شعب الصومال كله أيدها.

إن نجاح الحكومة الوطنية الانتقالية محدود بالتأكيد، لكن أي حكومة أخرى ما كانت تحقق النجاح دون الحصول على الدعم اللازم أو في مواجهة المقاومة الشرسة التي منعت توفر وجود دولي في البلد.

مستقبل الصومال أمر غير معلوم. ومن الضروري أن نحاول بسرعة تحديده. وهذه المناقشة ينبغي أن تسفر عن رؤية محددة مشتركة لدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وتونس تؤمن بأن هذا الدور ينبغي أن يكون قائما على العناصر الرئيسية التالية: أولا، ينبغي القيام بعمل محدد من أجل الحفاظ على استقلال الصومال، وسيادته وسلامة أراضيه ووحدته. وهذا كله ينبغي أن يكون غير قابل للتفاوض. ثانيا، يجب أن نمنع وننهي أية محاولات للتدخل، أيا كان شكلها في الشؤون الداخلية للصومال، بما يتفق وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وثالثا، يجب أن نمنع ونحبط انتشار مبادرات وعمليات موازية لعملية عرته، التي لا تزال العملية الصحيحة الوحيدة لتحقيق سلام دائم ومصالحة وطنية في الصومال.

رابعا، يجب أن نعبئ المساعدة الضرورية للحكومة الوطنية الانتقالية، حتى يمكنها وضع وتنفيذ خططها لإعادة بناء البلد. خامسا، يجب أن نواصل مناقشة مسألة وجود الأمم المتحدة ميدانيا في الصومال، ومن الضروري أن نبدأ دراسة معمقة لولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال بغرض توسيعه حتى يمكنه أن يدعم على النحو اللازم العملية الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في البلد.

إن مشكلة الصومال لم يعد من الممكن معالجتها دون وضعها في سياق العالم اليوم – وهو عالم لا يمكن أن يتسامح، ويجب ألا يتسامح بشأن وجود مجالات توتر منسية. ويجب علينا جميعا أن نعمل دون تأخير لمنع حالة كهذه، مما يكفل بالتالي استعادة الدولة الصومالية وإعادة تأهيلها في داخل المجتمع الدولي.

إن التحدي واضح. والحاجة إلى التصدي لذلك التحدي واضحة. لقد حان وقت العمل. ومجلس الأمن يجب أن يتصرف بقوة وأن يضطلع بدوره. وهذه هي محصلتنا، وهذا هو النداء الذي نوجهه اليوم.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد دافيد ستيفن على مقدمته المفيدة جدا لمناقشتنا اليوم، وأرحب برئيس الوزراء في مجلس الأمن وفي نيويورك. إنه لمن دواعي السرور الحقيقي أن نراكم سيدي هنا مرة أخرى.

أود أن أبدأ بياني، كما فعلتم، سيدي رئيس الوزراء، بالإشارة إلى الإرهاب وإلى الحالة التي نواجهها جميعا في أعقاب اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر. إني أعلم أن السير جيرمي غرينستوك سره جدا أن يستمع منكم مباشرة. إن لم يكن لشيء فلكونه رئيسا للجنة مناهضة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، بشأن المبادرات التي اتخذتموها لبدء التحرك نحو تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتي أعلنتم عنها لنا اليوم. وإني أعتقد بأن هذا هام جدا، على الأخص، كما قال السفير لفيت، لأن الإرهابيين يجب أن يحاصروا وأن يمارس الضغط عليهم. ومن المهم جدا أن يحرموا من الملجأ الذي يمكنهم أن يعملوا فيه بطريقة ما دون عقاب.

ولهذا آثار علينا جميعا، وسيكون من المهم بشكل خاص تجنب جيوب الفراغ حيث يمكنهم العمل هناك، لأنه لن تكون هناك سلطة توقفهم عن فعل ذلك. وهذا بدوره يؤكد لي أن من المهم، في سياق الصومال، التأكد من أننا نحقق السلام والمصالحة بطريقة يجري بها تفعيل كل العناصر والقوة المختلفة في البلد على أساس شامل.

من المحزن، فيما يتعلق بالحالة الأمنية على الأقل، أن العلامات الإيجابية من المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد، ومن الحكومة الوطنية الانتقالية، قبل مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا في تموز/يوليه، لا تسفر عن نتائج. وكما قال السفير وانغ سفير الصين – وأنا أشعر بقدر كبير من التعاطف مع كل شيء ورد في بيانه – فإن القتال تزايد، ونحن نشعر بقلق على وجه الخصوص بشأن عدم

الاستقرار السياسي في ''بونتلاند''. وبحاجة إلى إيجاد طريقة لوقف دائرة العنف المستمرة هذه، وتلك الدائرة لن توقف إلا عن طريق الحوار.

وفي هذا الصدد، كان من المفيد جدا أن نسمع عن التزامكم، سيدي رئيس الوزراء، بإشراك الذين هم خارج عملية ''عرته''. وأعتقد أن هذا، بجانب ما قاله السيد دافيد ستيفن بشأن الأساس الذي تقوم عليه الحكومة الوطنية الانتقالية وهو أنها مرحلة انتقالية إلى الحل الذي نود نحن جميعا أن نراه، يشكل خلفية مشجعة. وسيهمنا جدا أن نرى كيف تعمل اللجنة المستقلة التي أشرتم إليها، سيدي رئيس الوزراء، فيما يتعلق بتوفير نواة لجمع كل القوى في الصومال نحو تسوية نهائية من النوع الذي نريده جميعا.

أشار السيد دافيد ستيفن إلى ''فرق تسد'' في سياق مبادرات خارجية. وأنا أتفق معه بشكل جزئي فقط. إني أعتقد أن المبادرات الخارجية مفيدة عندما تنطوي على مساعدة، ونحن نشجع الحكومتين الإثيوبية والكينية على إعادة بدء جهودها التيسيرية، بموجب توكيل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ومن الحيوي أن تقوم الدول المجاورة للصومال والدول الأخرى في المنطقة بدور بناء في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار.

وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا كبيرا بالاجتماع الذي عقد مؤخرا في نيروبي بين أكاديميين من الحكومة الوطنية الانتقالية و ''صوماليلاند'' و''بونتلاند'' والذي استهدف استكشاف كيف يمكن للترتيبات الفيدرالية أن تعمل في الصومال. ونحن نعتقد اعتقادا قويا بأن هذا النهج، إذ يبنى على البنى المحلية ويشجع على المشاركة الأوسع في عملية المصالحة، يمثل طريقا واقعيا إلى الأمام. وأعتقد أننا يجب أن ننظر بجدية في فكرة نموذج اتحادي مرحلي للسلطة في الصومال مستقبلا كطريقة عملية للخروج من المأزق السياسي.

هذا ينقلني إلى دور الأمم المتحدة. ويبدو لي أن المتطلب الأساسي، أيا كان تحقيقه عمليا، هو أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الإسهام بشكل نشط لتيسير ذلك النوع من البنى والتسويات المستقبلية والحلول المستقبلية التي أشرنا إليها جميعا في هذه المناقشة وفيما يتعلق بإنشاء مكتب لبناء السلام، أعتقد أننا ليس أمامنا من خيار سوى أن نقبل بنصيحة الأمين العام بأن الوقت، لأسباب أمنية وأسباب أخرى، غير مناسب الآن لإنشاء ذلك المكتب. ولقد استمعت إلى الذين قالوا، مثلما فعل السفير لفيت، إنه ينبغي إيفاد بعثة لتقييم الأمن للنظر مرة أخرى في إمكانية القيام بذلك. وليس لدينا أي صعوبة في الموافقة على هذا الأمر، إلا أن من المهم، ليس أقله من حيث التزامنا كمجلس بأمن موظفي الأمم المتحدة أن تظل العملية عملية تقنية موضوعية توازن المخاطر بصورة صحيحة. والضغوط الرامية إلى بدء العمل مفهومة، إلا أنني أعتقد أن علينا أن نحترم آراء الفنيين عندما نتخذ قراراتنا في هذا المجال الدقيق.

وفيما يتعلق بإنشاء لجنة الأصدقاء، نحن مستعدون للنظر في ذلك. إلا أنني أعتقد أن رئيس الوزراء قد ألمح بنفسه في بيانه، إلى أن من المهم أن يكون للجنة الأصدقاء أهداف واضحة وأن تكون قادرة على إبداء الكيفية التي ستدفع بها عملية السلام.

وسيكون من المستحيل تحقيق تحسينات مستدامة في الحالة الإنسانية في الصومال دون تحقيق المصالحة الوطنية. وإننا نلاحظ أن برامج التنمية في الصومال ناشطة، مع أنها حديثة العهد. ويعتبر العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال برامج دعم الحكم الرشيد وفي حفز الاستراتيجيات الاقتصادية المناصرة للفقراء من العناصر الهامة في عملية بناء السلام في الأجل الطويل. ونحن نؤيدها ونأمل في أن يؤديها الآخرون أيضا. ونتفق كذلك مع ملاحظات

الأمين العام بضرورة اتخاذ خطوات أخرى للمساعدة على بناء سلام مستدام.

وتعتقد المملكة المتحدة بأن الإطار النشيط الذي تمس الحاجة إليه يجب أن يظل مشتملا على منظور إنمائي قوي يعترف بالمساهمة الأساسية التي تقدمها الأنشطة الإنمائية للسلام الدائم في الصومال.

وينبغي ألا يفهم أي شيء مما قلته على أنه ينتقص بأية حال من البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق من المناقشة ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي، الذي يؤيده وفدي، بالطبع، تأييدا كاملا.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أيضا أن أبدأ بالترحيب بوجود رئيس وزراء الصومال السيد علي غلايض بيننا ومشاركته في المناقشة بشأن الحالة في الصومال في هذا الشكل المفتوح، الذي يعتبر تطورا جيدا للغاية.

كما أود أن أشكر السيد ستيفن، رئيس مكتب الأمم المتحدة لشؤون الصومال، على قيامه بعرض تقرير الأمين العام. وإلى جانب المشاورات التي جرت هذا الأسبوع، فقد كانت آخر مرة يتناول مجلس الأمن هذه المسألة في آب/أغسطس، عندما تلقينا معلومات مستفيضة عن الحالة الإنسانية. وفي تلك المناسبة، أجريت دراسة شاملة وتمكنًا من فهم ما لاشتراك وكالات الأمم المتحدة الحاسم من إمكانيات هائلة.

والآن، نود أن نقدم بعض الاعتبارات العامة التي قد تسهم في المناقشة المتعلقة بقيام مجلس الأمن بدور مناسب ومحدد جيدا في عملية المصالحة الوطنية في الصومال.

ونحن مقتنعون بأن الصومال تفرض على المجتمع الدولي مجموعة من التحديات في الميدانين السياسي والإنساني، التي لا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة فيهما أن تتفادى الاشتراك تفاديا كاملا. ونحن على اقتناع تام بذلك، مع أننا مدركون أن التاريخ الحاضر وظروف الأمن السائدة في مناطق عديدة من الصومال لا يحبذان الاضطلاع بأنشطة مطردة متعددة الأطراف يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الأرض.

بيد أننا نود أن نؤكد أن هذا الإطار الذي نعمل من خلاله بعينه هو الذي يجب أن يحفزنا نحن أعضاء المجلس مجتمعين على اتخاذ القرارات التي تساهم في تعزيز الجهود التي تبذلها العناصر الفاعلة الأخرى على الصعيدين الإقليمي والوطني، على أن نضع في اعتبارنا أننا جميعا نرغب في إعمار البلد وتماسكه وتحقيق المصالحة فيه.

وهذا هو السبب الذي من أجله تعتبر كولومبيا أن على الأمانة العامة ومجلس الأمن تقديم دعم سياسي مطرد إلى الحكومة الانتقالية. فهذا هو الجهد الوحيد المنظور والقابل للاستمرار على الصعيد الوطني، وإذا لم نقدم الدعم اللازم للحكومة، فسنجد أنفسنا في نفس الحالة التي كنا فيها سابقا، لكن دون محاور شرعي داخل البلد.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإننا نعرب عن تقديرنا لمختلف المبادرات الإقليمية، ونعتقد أن علينا أن نكون في مركز الاهتمام لأي جهد يضطلع به من نيويورك. ونحن لا نتصور المجلس كبديل عن الأنشطة الإقليمية. بل إننا نعتقد، على العكس من ذلك، أنه ينبغي للمجلس أن يكمل الحلول التي يقترحها الأفارقة للمشاكل الأفريقية ويدعمها سياسيا. وإننا بهذا المعنى، نرحب بالجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، وبالتنسيق السياسي الذي تقدمه منظمة الوحدة الأفريقية، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية على الصعيد الوطني.

ولا ندري إن كانت هذه المبادرات الإقليمية ستحقق النتائج المرجوة، إلا أننا نعتقد اعتقادا جازما بأن هذا

هو السبيل الأفضل لضمان مضي مبادرة عرته قدما في الاتجاه الصحيح. ولهذا السبب، فإننا ندعو إلى دراسة الحالة في الصومال من تركيز إقليمي يشمل جميع العناصر الفاعلة الداخلية والخارجية من أجل السعي لتحقيق نتيجة مشتركة ألا وهي: تحقيق السلام والاستقرار والحياة الطبيعية في كامل الإقليم.

وأود أن أختتم كلامي بأن أبين ثلاثة اعتبارات محددة بشأن الحالة الإنسانية، ووجود الأمم المتحدة وإنشاء لجنة الأصدقاء، على النحو الذي تم اقتراحه.

أولا، فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية والتنمية، يجب أن يبدي مجلس الأمن التزامه بالعمل الذي تضطلع به بالفعل وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية. وحتى عندما يكون من الواضح أن تصرف المجلس ليس أساسيا لعمل هذه المنظمات والوكالات، فإن امتناع المجلس عن القيام بأي عمل وبقاءه منعزلا يمكن أن يكون ضارا بالاضطلاع بهذه الأنشطة الإنمائية والإنسانية.

وثانيا، لقد أحطنا علما برأي الأمين العام القائل إن الظروف الأمنية اللازمة لافتتاح مكتب بناء السلام ليست متوفرة. ونظرا لأهمية هذا المكتب بالنسبة لعملية التوحيد والمصالحة في الصومال، فإننا نود أن نشجع على الاضطلاع دون إبطاء باستعراض شامل للأمن في الصومال، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في الفقرة ٧١ من تقريره.

وأخيرا، أحطنا علما بالاقتراح القاضي بإنشاء لجنة الأصدقاء. ولا تعارض كولومبيا، بطبيعة الحال، أي فكرة من هذا القبيل، وخاصة في حالة عدم وجود بديل سياسي في الصومال. بيد أننا نود أن نشير إلى أن لجنة الأصدقاء ليست مستصوبة إلا إذا كانت تعزز القدرة الإقليمية على تسوية الوضع في الصومال؛ وتعزز الدعم السياسي والمالي للحكومة الانتقالية؛ وتساهم في تحديد دور مناسب لمجلس الأمن في معالجة هذه الحالة والحيلولة دون توسيع الهوة بين المجلس والحالة على الأرض.

السيد روزينبلات (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نود أن نرحب في مجلس الأمن بأصدقائنا الصوماليين، رئيس الوزراء علي خلف غلايض والأعضاء الآخرين في الحكومة الانتقالية، وأن أعرب لهم عن رغبتنا في العمل مع جميع الصوماليين من ذوي النوايا الطيبة بشأن المهمة العسيرة والضرورية في الوقت نفسه والمتمثلة في إعادة بناء بلدهم.

نشكركم على موافاتنا بآخر التطورات في بلدهم، ونلاحظ بشكل خاص ما قاله رئيس الوزراء السيد غلايض بخصوص خوض نضالنا المشترك ضد الإرهاب.

ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره الأخير عن الصومال ونشاطره قلقه تجاه معاناة الشعب الصومالي. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسيد ستيفن على تقديمه لهذا التقرير.

لقد سمعنا هنا هذا الصباح، وفي مشاوراتنا غير الرسمية، إشارة إلى الاقتراح الذي يدعو إلى تشكيل فريق أصدقاء الصومال. ونرحب بإجراء مزيد من المناقشة حول إمكانية وجدوى إنشاء هذا الفريق ونتطلع إلى المشاركة الفعالة في هذا الصدد.

ونشير أيضا إلى الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام ومؤداه أن الحالة الأمنية في الصومال تحول دون إنشاء مكتب لبناء السلام في هذا الوقت. والعبارة الرئيسية هنا هي ”في هذا الوقت“. ونحن واثقون تماما من أن الأمانة العامة ستوازن اهتمامها الشديد برفاه الشعب الصومالي باهتمام شديد مساو بسلامة موظفي الأمم المتحدة لدى تقييمها لإمكانية إنشاء هذا المكتب. والرسالة إلى الذين يودون أن يروا وجودا موسعا للأمم المتحدة هي أن جهودهم يجب أن تركز على الصومال لا على نيويورك.

حتى أثناء هذا النقاش، سنواصل العمل مع الأمانة العامة ومع شركائنا لتحديد البرامج التي يمكن تنفيذها، في حدود المخاطرة المقبولة، من أجل منفعة الشعب الصومالي. وينبغي ألا نضع معايير عالية المستوى إلى حد يتعذر معه القيام بأي عمل في الصومال؛ بل يجب أن نعمل ما يمكن عمله في ظل الظروف الراهنة. وفي نفس الوقت، يجب أن نعمل جميعا ما نستطيع عمله لتحسين الحالة.

نعتقد أن الشعب الصومالي يتحكم في مصيره السياسي. ومهما تكن أهمية زيادة توسيع وجود الأمم المتحدة في الصومال فإنها لا يمكن أن تكون بديلا عن إرادة الشعب الصومالي لاستعادة بلده من الفوضى. ويجب أن يتم السعي إلى تحقيق الشرعية السياسية داخل الصومال، ويجب كفالة الاستماع إلى رأي كل صومالي في هذا السعي.

إننا نرى أنه لا توجد مجموعة صومالية واحدة نجحت حتى الآن في تحقيق هذه الشرعية. وليس من حق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو مجلس الأمن أو أية سلطة خارجية أن تقرر مَن هو الممثل الشرعي لشعب الصومال. وستدعم الولايات المتحدة القادة الصوماليين والمنظمات الصومالية والصوماليين الذين يلتزمون بالمصالحة السياسية السلمية ويعترفون بسلطة القانون.

رأى عدد كبير من الصوماليين أن العمل معا بسلام وديمقراطية لإعادة بناء بلدهم الممزق هو القوة الوحيدة التي تعطي شرعية مجدية. وتتمثل مسؤوليتنا كمجلس أمن وكدول أعضاء فرادى هي أن نجد الطريقة التي يمكننا بواسطتها دعم تلاقي هذا العدد الكبير.

الظروف المأساوية التي دفعتنا أصلا للعمل لا تزال قائمة في الصومال. وعندما ذهبت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى الصومال، فإنها لم تسع للنصر أو الاحتلال. لقد ذهبت لإنقاذ الأرواح – أرواح أفريقية، أرواح مسلمين، أرواح بشرية – ومن المحتم أن يظل هذا محور كل جهودنا. إن تعطيل بعثة حفظ السلام لم يكن على يد الشعب الصومالي ولا لخير الشعب الصومالي.

وأود أن أؤكد للمجلس أن حكومتي تظل على التزامها العميق تجاه أصدقائنا، أبناء الشعب الصومالي، وقلقة قلقا عميقا بسبب المحنة التي يواجهونها. ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشة حول هذا الموضوع.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترحب النرويج بهذه الفرصة لتبادل المعلومات ووجهات النظر مع الدول الأعضاء المهتمة بالحالة في الصومال وبالجهود التي تُبذل لتحقيق سلام دائم في هذا البلد. ويسعدنا أن نرحب ثانية في المجلس برئيس الوزراء السيد غلايض في الحكومة الوطنية الانتقالية.

تشيد النرويج بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبممثل الأمين العام، السيد ديفيد ستيفن، لدعمهم الذي لا يكل لتحقيق السلام في الصومال. ونؤكد على أهمية الجهود المستمرة والشاملة التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل الصومال على المستويات السياسية والإنسانية والإنمائية.

تنظر النرويج إلى الجهود التي تُبذل لتعزيز بناء السلام والاستقرار في الصومال من منظور طويل الأجل. ويظل إكمال عملية عرته للسلام أولوية رئيسية والخيار الوحيد المتاح لتحقيق سلام دائم في الصومال. ونشجع الحكومة الوطنية الانتقالية والأحزاب السياسية والزعماء السياسيين التقليديين والفصائل في الصومال على أن تبذل باستمرار كل جهد لإكمال عملية عرته من خلال الحوار ومشاركة جميع الأطراف بروح من التوفيق والتسامح المتبادلين. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تقوض نتيجة عملية عرته للسلام. وبينما يستمر السعي لإيجاد حل وطني من المهم إيلاء اهتمام لا يتزعزع لتحقيق تسويات سياسية محلية في الصومال.

يمكن أن يساعد الاشتراك المتضافر من جانب المجتمع الدولي على تيسير هذه العملية، ونرحب في هذا الصدد بعزم منظمة الوحدة الأفريقية إرسال بعثة إلى الصومال. ونقيّم أيضا جهود الأمم المتحدة وتحرك جمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر ووكالات إنسانية وإنمائية أخرى لمساعدة الشعب الصومالي في جميع أنحاء هذا البلد.

إن المساعدة الإنسانية والإنمائية المستمرة وغير المعاقة ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى لتأمين وتقوية الاستقرار الهش الذي تحقق بالفعل في بعض المناطق ولبناء أساس للاستقرار في مناطق أخرى. ونشجع بقوة أعضاء الأمم المتحدة على الإسهام بسخاء في النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات من أجل الصومال.

نؤيد أيضا العملية التي ابتدأتها الأمم المتحدة لاستعراض مهام هيئة تنسيق المساعدة للصومال لتيسير قيام المجتمع الدولي بانتهاج نهج متضافر تجاه الصومال.

نزع السلاح، ولا أقلُّه الأسلحة الصغيرة، مهمة رئيسية في عملية بناء السلام. ونسلم في هذا الصدد بجهود الحكومة الوطنية الانتقالية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يناقش أفضل طريقة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الوطنية الانتقالية لنزع السلاح والتسريح والتعمير في الصومال.

تدين النرويج بقوة الهجوم الذي تعرض له مركز شرطة في مقديشو في عطلة نهاية الأسبوع، مما أسفر عن وفاة عدد من رجال الشرطة والمدنيين. إلا أننا مع ذلك نلاحظ أنها حدث في الآونة الأخيرة تحسن إلى حد ما في الحالة الأمنية في الصومال، ونشدد على أن بناء السلام في الصومال يجب ألا يبقى رهينة لأعمال متعمدة تقوم بها مجموعات صومالية صغيرة للحيلولة دون عودة الحياة في الصومال إلى طبيعتها ودون تعمير هياكلها الحكومية. وعلى ضوء هذه الخلفية، نشجع الأمم المتحدة على إجراء تقييم أمني شامل في الصومال، نفهم أنه سيكون الأول من نوعه منذ عام ١٩٩٥.

يجب أن نسعى إلى استحداث هياكل دعم مناسبة في الصومال، لنتجنب، من بين أشياء أخرى، أن تصبح ملاذا آمنا للإرهابيين. لقد غيَّرت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر العالم، ولا نستطيع أن نتظاهر بخلاف ذلك.

إننا ندعو الدول المعنية في القرن الأفريقي إلى أن تساهم إسهاما بنَّاء في جهود السلام في الصومال. فمعالجة الحالة في الصومال وتحقيق الهدف المتمثل في استقرار طويل الأجل ستكون أكثر فعالية إذا دعمت الدول المجاورة عملية المصالحة الوطنية وعملية إعادة بناء المؤسسات الوطنية في الصومال. وندعو جميع الدول والفاعلين الآخرين إلى التقيد بصرامة بحظر بيع الأسلحة إلى الصومال الذي نص عليه القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

إننا نقر بحق إثيوبيا الأصلي في تسيير دوريات على حدودها مع الصومال، ولكننا نشجعها أيضا على استخدام نفوذها لدى المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد ولدى أعضائه لتعزيز المصالحة مع الحكومة الوطنية الانتقالية.

ونحن نسلم بالإسهام الكبير من جيبوتي في عملية آرتا ونرحب باستمرار دورها في تعزيز السلام والمصالحة في الصومال.

ونشجع الأمين العام على التشاور مع كل المعنيين بشأن جدوى إنشاء لجنة أصدقاء للصومال بغية تيسير تبادل المعلومات وتنسيق الجهود فيما بين النشطاء في المنطقة، والتركيز على سبل ووسائل استرعاء الاهتمام إلى احتياجات الصومال في مجال المصالحة الوطنية. وينبغي أن يكون مقر هذه اللجنة في المنطقة. وينبغي لها تيسير تضافر النهج والإسهام في قدرة المنطقة على استكشاف وتعزيز المصالحة الوطنية في الصومال. وينبغي لها أن تعزز الدعم لإكمال

عملية آرتا وأن تتفاعل على نحو وثيق مع مجلس الأمن في ذلك الصدد. كذلك نؤيد بشدة دور منظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الإنمائية الحكومية الدولية في هذا السياق.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يضم وفدي صوته إلى صوتكم، سيادة الرئيس، وأصوات المتكلمين قبلي في الترحيب البالغ الحرارة بمعالي السيد غلايض، رئيس وزراء الحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال وبأعضاء وفده الآخرين. ولنا وطيد الأمل في أن يتيح اجتماعنا اليوم فرصة إجراء تبادل دقيق للآراء بشأن الحالة في الصومال، وأن يمهد الطريق لتجديد نشط في علاقة الأمم المتحدة بالحكومة الوطنية الانتقالية لزيادة استفادة الشعب الصومالي ورفاهه. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد ديفيد ستيفن، ممثل الأمين العام، على إحاطته المفيدة صباح هذا اليوم.

إن تقرير الأمين العام (S/2001/963) يأتي في الوقت الملائم تماما، خاصة وأن تقريره الأخير صدر في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وخلال الفترة بين التقريرين شهدنا بضع تطورات في الصومال، بعضها بالغ الإيجابية والبعض الآخر ليس بهذا القدر من الإيجابية. ومنذ إنشاء الحكومة الوطنية الانتقالية وهي تواجه التحدي الهائل والمضني وهو المصالحة السياسية وتعمير الصومال وتنميته. وندرك جميعا أن الصومال ظل على مدى ١٠ سنوات يفتقر إلى مؤسسات وطنية رسمية؛ وقد ورثت الحكومة الوطنية الانتقالية تركة شديدة الفقر، وكان عليها أن تبدأ من نقطة الصفر.

واليوم، تدخل المشاكل التي تواجهها الصومال والحكومة الوطنية الانتقالية بصفة أساسية ضمن فئتين: تحقيق المصالحة الوطنية على الجبهة السياسية مع احترام سيادة الصومال وسلامتها الإقليمية ووحدتها؛ وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للبلد.

ومن الأمور المشجعة أن نلاحظ من التقرير أن الحكومة الوطنية الانتقالية قد بدأت في إنشاء المؤسسات الوطنية. فبدأت الوزارات عملها، وثمة هيئة قضائية تتشكل تدريجيا، ويترع سلاح أفراد المليشيات ويعاد إدماجهم في المجتمع. كما نلاحظ أن الحكومة الوطنية الانتقالية تتخذ ما يلزم لتشكيل نظام للشرطة في العاصمة. وهذا كله يشير إلى أن الحكومة الوطنية الانتقالية تتقدم ببطء ولكن بثبات في الاتجاه الصحيح في عملية التعمير. وقد لا يلبي ما أحرز من تقدم حتى الآن توقعات المجتمع الدولي. ولكن علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان المجتمع الدولي ظل على اشتراكه بالقدر الكافي في مساعدة ودعم الحكومة الوطنية الانتقالية وفق ما التزم به في أعقاب انتهاء عملية آرتا. فبحسب دستور الجمعية الوطنية الانتقالية يجب أن تجرى الانتخابات الديمقراطية في عام ٢٠٠٣. ولذا تحتاج الحكومة الوطنية الانتقالية إلى أن تتصدى للمشاكل السياسية الأساسية، ولا سيما المصالحة الوطنية والتحديات الاقتصادية والإنمائية في البلد، انتظارا لإجراء الانتخابات.

وتظل الحالة الإنسانية في الصومال محفوفة بمخاطر جمة: إذ يحتاج ٧٥٠ ٠٠٠ شخص هذه الأيام إلى المساعدة لمواجهة نقص الأغذية الناجم عن سوء المحاصيل في الماضي. ثم إن التقرير يذكر أن البرامج المتصلة بالحكومة لم تتلق هذا العام مساعدة تذكر من المانحين الدوليين. كما يذكر أنه في عام ٢٠٠٠ ذهب ٤٢ في المائة من مبلغ ١١٥,٥ مليون دولار من مساعدة المانحين الدوليين إلى مشاريع في ”صوماليلاند“ و ”بونتلاند“، وذهب ٣١ في المائة منه إلى الجنوب وأنفقت نسبة الـ ٢٧ في المائة المتبقية على برامج تنفذ على مستوى البلد. وهذه الحقائق تعطي انطباعا بأن الجهود التي تبذلها الحكومة الوطنية الانتقالية لا تلقى

الاعتراف الكامل والواجب. وما لم تتم مشاركة واضحة وفعلية من المجتمع الدولي لمساعدة الحكومة في السير قدما في هذا المسعى الخطر فإنني أرى أنه سيصبح من العسير أن نرى النتائج المتوقعة من هذه الحكومة.

وقدمت الحكومة عدة نداءات لزيادة اشتراك المجتمع الدولي في الصومال على هيئة بعثة لبناء السلام. وقيل كثيرا في هذه القاعة إن بناء السلام بعد انتهاء الصراع يهدف إلى منع عودة الصراع وتوفير الظروف اللازمة لإحلال سلام دائم في المجتمعات التي مزقتها الحروب. وهذا أمر هام جدا في حالة الصومال. فوفدي يعتبر أنه ينبغي تقديم أقصى دعم ممكن للحكومة الوطنية الانتقالية كي تديم سياساتها الرامية إلى الإصلاح الإداري في البلد. وهذا بدوره يعزز قدرتها على إجراء حوار مع الفصائل الأخرى في عملية المصالحة الوطنية.

وثمة جانب آخر أمني هام ازدادت أهميته بوجه خاص منذ حادث ١١ أيلول/سبتمبر. فالفقرة ٥٦ من تقرير الأمين العام تتحدث عن منظمة الجهاد الإسلامي في الصومال وعن اشتباه في صلاتها بالإرهاب. وقد اتضح لنا من الأحداث الأخيرة أن الدول اليائسة أكثر عرضة لأن تكون أرضا خصبة للأنشطة الإرهابية. بل إننا رأينا تقارير تشير إلى إمكانية أن يلتمس بعض الإرهابيين الأشرار ملاجئ أخرى آمنة. ونحن نرحب في ذلك الصدد بالإجراءات التي تتخذها الحكومة الوطنية الانتقالية لمكافحة الإرهاب وهي التي أعلنها رئيس الوزراء في وقت سابق. ومن ثم فمن مصلحتنا جميعا أن تقوم حكومة قوية مستقرة في الصومال، خاصة والعالم يبدي التزامه ويتجه بالكامل نحو محاربة الإرهاب. وهذا سبب آخر لأن تولي الحكومة الوطنية الانتقالية هذه الأيام كل ما تستحقه من مساعدة وعون.

وبعد الانتهاء من عملية آرتا أعلنت الأمم المتحدة عزمها على المساعدة في عملية بناء السلام في الصومال مع إمكانية إيفاد بعثة لبناء السلام. وللأسف لم ينفذ هذا للآن بسبب التقييم الأمني السلبي. ويرى وفدي أن الحالة الأمنية في الصومال منذ قيام الحكومة الوطنية الانتقالية قد تحسنت من وجوه كثيرة. فنلاحظ مثلا أن بعض البلدان افتتحت بعثات مقيمة في مقديشيو، ونحن نرى أن تنظر الأمم المتحدة في افتتاح مكتب في ذلك البلد. ويرى وفدي أن أحداث ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أي في عشية مناقشاتنا هنا تقريبا، لم تقع صدفة وأنها مقصودة للتأثير على مصداقية الحكومة. ووفدي يؤيد تماما مطالبة غيرنا حول هذه الطاولة بأن يرتب الأمين العام لوضع تقييم أمني دقيق يقوم به فريق مشترك بين الوكالات من مقر الأمم المتحدة حتى يمكن إيفاد بعثة بناء السلام التي طال انتظارها، في وقت قريب. كما أننا نرى أن تعمل تلك البعثة بالتعاون الوثيق مع الحكومة الوطنية الانتقالية.

أما على الجبهة السياسية، فإننا نرى أن إكمال عملية آرتا يظل أصلح خيار في سبيل السلام الدائم في الصومال. ونكرر مطالبتنا للجماعات السياسية في الصومال بأن تنخرط في حوار سلمي وبناء مع الحكومة الوطنية الانتقالية. فقد شكلت تلك الحكومة في العام المنصرم بمباركة من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وعدة بلدان أخرى في المنطقة، ونحن ندين بشدة أي قوة أخرى أو ما يسمى تحالفا يسعى إلى الإطاحة بالحكومة. ونرى أن شعب الصومال أكثر رغبة الآن في الابتعاد عن الفئات العشائرية؛ ونشجع الحكومة على الفوز بثقة عدد أكبر من الصوماليين وقادة الفصائل. غير أن الحكومة ينبغي أن تلتزم تماما بهدف إحلال السلام والمصالحة والازدهار الاقتصادي في البلد وأن تصر عليه. ولتحقيق تلك الغايات لا تستطيع الحكومة أن تتحمل أي انشقاق في صفوفها.

وفي هذه العملية فإن لتعاون وتعاضد بلدان المنطقة، وخاصة جيران الصومال، أهمية قصوى. فنحن نطالبها بأن تضع في اعتبارها قبل أي شيء آخر لدى صياغة سياساتها إزاء جيرانها مصالح شعب الصومال وأهمية سلام واستقرار بلدان المنطقة.

ونؤيد اقتراح النظر في إنشاء لجنة أصدقاء. ولكن يجب أن نضمن ألا يسفر ذلك عن انتشار أكبر للمبادرات، مما يمكن أن يزيد من صعوبة البحث عن حل شامل.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أوجه سؤالين إلى السيد دافيد ستيفن. والسؤال الأول يتعلق بتدفق الأسلحة. فهل يعتبر أن رفع حظر الأسلحة عن إثيوبيا وإريتريا كان له أي أثر على تدفق الأسلحة إلى الصومال؟ وفيما يتعلق بحالة الأمن، نظرا لوجوده في الميدان بعض الوقت، أود أن أحصل على تقديره لما إذا حدث أي تحسن بالفعل.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم للنظر في الحالة في الصومال بغية التقدم بعملية بناء السلام وتوطيد السلام. ولهذا، يسرنا أن نرحب برئيس وزراء الصومال، فضلا عن ممثل الأمين العام، وأن نشكرهما على إسهامهما الضخم في مناقشتنا. ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره، الذي يقدم عرضا للتطورات السياسية وتقييما للحالتين الأمنية والسياسية، وينظر في إمكانية إنشاء وجود للأمم المتحدة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع في الصومال.

عندما اجتمعنا في كانون الثاني/يناير الماضي، كانت الحكومة الوطنية الانتقالية قد تشكلت للتو. ويسرنا الآن أن نحيي رئيس وزراء الحكومة الوطنية الانتقالية، ونود أن نعرب عن تضامننا معه. ونعترف بأنه رغم بقاء كثير من التحديات، فلا شك أن هناك أوجها متعددة للنجاح. ونتفق مع رئيس الوزراء على أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون إرساء السلام والأمن، والسؤال الذي لا بد أن نوجهه لأنفسنا هو ماذا يمكن للمجتمع الدولي، ولمجلس الأمن بصفة خاصة، أن يضطلعا به لكي يساعدا شعب الصومال؟

من وجهة نظرنا، أول شيء يجب أن نضطلع به هو أن نؤكد دعمنا القوي للحكومة الوطنية الانتقالية ولجهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ونشير في ذلك إلى منظمة الوحدة الأفريقية، ونلاحظ أن الأمين العام يذكر في الفقرة ٣٣ من تقريره ما يلي:

> ”جدد المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية...، في جملة أمور، التزام المنظمة بوحدة وسيادة الصومال وسلامة أراضيه، ودعا الحكومة الوطنية الانتقالية إلى تكثيف جهودها للتأسيس على نتائج عملية عرته، وأيد الجهود الرامية إلى تشكيل اللجنة الوطنية للمصالحة وإعادة الممتلكات، وأكد من جديد أن الحل الدائم للصراع في الصومال لن يتحقق إلا عن طريق الحوار ومشاركة جميع الأطراف بروح من التسامح والتسوية. وأثنى المجلس الوزاري أيضا على القوى السياسية في الصومال التي وافقت على الانخراط في هذه العملية دون شروط مسبقة، وأدان بشدة سادة الحرب الذين يصرون بتعنتهم على عرقلة جهود السلام في الصومال. وفي الختام، طلبت منظمة الوحدة الأفريقية من أمينها العام أن يواصل، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية المعنية، دعم الحكومة الوطنية الانتقالية في جهودها الرامية إلى استمرار عملية المصالحة والإعمار في الصومال“.

وإزاء هذه الخلفية سيكون وفد بلادي على استعداد لدعم اقتراح الأمين العام بإنشاء لجنة أصدقاء. ونلاحظ أنه جرت مشاورات شاركت فيها إثيوبيا وجيبوتي والسودان

وكينيا ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأنه كان هناك اتفاق على نطاق واسع على أن حالة الصومال تتطلب انتباها مُلحا، وأن الحكومة الوطنية الانتقالية يمكن أن تكون أساس إكمال عملية السلام في جيبوتي.

وينص التقرير على أنه كان هناك أيضا رأي يتشاطره عدد كبير بشأن الحاجة إلى إيجاد آلية تيسر اتخاذ نهج موحد وتبادل المعلومات بين الدول والمنظمات المهتمة بعملية السلام في الصومال. ومع ذلك، نتفق مع رئيس الوزراء على أنه يجب إجراء ذلك داخل إطار التعاون الوثيق مع الحكومة الوطنية الانتقالية. وكانت ثمة نقطة قوية في عملية عرته هي إشراك المجتمع المدني. ونعتقد أنه من المهم أن يستمر ذلك أيضا في أن يكون محور جهود المصالحة. وفي هذا السياق، نتفق مع الأمين العام على أنه من الممكن إيلاء انتباه أكثر بكثير للتسويات السياسية المحلية، وأن هناك حاجة إلى تدعيم برامج الأمم المتحدة تعزيزا للقدرات على صعيد المجتمع المحلي وعلى الصعيد الداخلي.

ويولي التقرير اهتماما كبيرا للحالة الإنسانية والإنمائية في الصومال. ويشير إلى أن النظامين الاقتصادي والاجتماعي اللذين يبقيان على كل من الأرواح وسبل المعيشة في الصومال، يمزقهما صراع استمر أكثر من عقد من الزمن، فضلا عن حالات الجفاف والفيضانات التي حدثت مؤخرا. ونتيجة لذلك، هناك حوالي ٧٥٠ ٠٠٠ شخص في حاجة إلى المساعدات الدولية تعويضا عن نقص الأغذية. ويذكر التقرير أيضا استمرار المعدلات المرتفعة لسوء التغذية ولوفيات الأطفال، التي وصلت إلى ٢٢٤ وفاة لكل ١ ٠٠٠ نسمة. وننوه بما تضطلع به وكالات الأمم المتحدة من رسم استراتيجية متعددة القطاعات لحماية سبل المعيشة وإعادة بنائها والوقاية من حالات الطوارئ والتصدي لها ولدعم الانتقال صوب إرساء السلام وتحقيق المصالحة.

ولكن التقرير يؤكد الحاجة إلى إتاحة الموارد المالية والمادية الكافية. ونرجو أن تكون هناك استجابة أكبر للنداء الموحد المشترك بين الوكالات، لكي يمكن دعم النهج الشامل الذي اقترحه الأمين العام. ومع ذلك، يجب أن نعرب عن قلقنا، كما جاء في التقرير، إزاء عدم تلقي البرامج المتصلة بالحكومة الوطنية الانتقالية أية مساعدة من المانحين الدوليين، بمن فيهم وكالات الأمم المتحدة نفسها. ونرجو أن تعالج هذه المسألة على وجه السرعة.

ولا يزال الأمن يشكل مصدر قلق. وقد سمعنا من رئيس الوزراء عن الخطوات التي تتخذها الحكومة الوطنية الانتقالية في حالة عدم وجود بنية تحتية حكومية، مثل الخدمة المدنية، طيلة أكثر من ١٠ سنوات. وقد اتخذت إجراءات إضافية بالنسبة للشرطة والقضاء، إلا أنها تعثرت بسبب نقص الأرصدة.

ونتفق مع الأمين العام على أنه من الأدوار الرئيسية للمجتمع الدولي دعم إرساء سيادة القانون وظهور مؤسسات سياسية وقضائية وطنية نزيهة في البلد. ونتفق كذلك مع مَن يشيرون إلى أنه سيكون من المستحيل إيقاف القتال الذي جرى مؤخرا دون الامتثال للحظر على الأسلحة.

ويؤكد الأمين العام مرة أخرى أن التحديات السياسية والإنسانية والإنمائية التي يواجهها الصومال هي من الضخامة بحيث أنه من الأغلب أن يستغرق إكمال عملية بناء السلام وقتا طويلا. وتؤيد جامايكا بقوة إنشاء بعثة لبناء السلام في الصومال. ولكننا نحيط علما بما توصل إليه الأمين العام من أن حالة الأمن لا تمكّنه من التوصية بنشر مثل هذه البعثة في الوقت الحالي. ونتشاطر قلق الأمين العام على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المنتسبين إليها. ولهذا، نرجو أن يجري الاضطلاع بتقييم شامل لحالة الأمن في المستقبل القريب وأن تتوفر النتائج لمجلس الأمن.

وختاما، نتفق مع الأمين العام في أن الأطراف الصومالية ينبغي أن تكرس نفسها تماما لبذل الجهود من أجل تحقيق الهدف النهائي، وهو عودة بلدها إلى السلام والاستقرار والحياة الطبيعية بصفة عامة. وقد شجعتنا اليوم عبارات رئيس الوزراء باسم الحكومة الوطنية الانتقالية. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي دعم هذه الجهود. فشعب الصومال جدير بذلك.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفدي عن امتنانه لكم يا سيدي الرئيس لعقدكم هذه الجلسة المفتوحة للنظر في الحالة في الصومال، التي أتحتم لنا بها فرصة لإجراء مناقشة مفتوحة لمسألة أدت إلى توجيه النقد لمجلس الأمن لعدم إبداء الاهتمام الكافي.

ويسرني أن أعرب عن ترحيبي بمشاركة دولة رئيس وزراء الصومال علي خليف غلايض، وأشكره على بيانه الهام. كما أتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره الممتاز، وللسيد ديفيد ستيفن، ممثل الأمين العام في الصومال على إحاطته الإعلامية التكميلية.

لقد أحرز قدر كبير من التقدم منذ عقدنا اجتماعنا الماضي عن الحالة في الصومال، ولكنه يعد غير كاف بالنظر إلى حاجة شعب الصومال الماسة للسلام . والواقع الذي يصفه تقرير الأمين معقد يستدعي عملا من جانب كل من الصوماليين والمجتمع الدولي.

ومن البواعث الأخرى على القلق الحالة الإنسانية الخطيرة في أرجاء هذا البلد. فقد أتلف ما يزيد عن ١٠ سنوات من الحرب وسلسلة من الكوارث الطبيعية نظم البلد الاقتصادية والاجتماعية، كما يؤكد الأمين العام في تقريره. وتفاقمت هذه الحالة بسبب الآثار المترتبة على انعدام الأمن الغذائي، التي يحتمل أن تزداد ضراوتها من الآن وحتى نهاية العام. ومن الضروري لذلك مواصلة رصد الحالة.

ومما يبعث أيضا على القلق الحالة الأمنية، ولا سيما في ”بونتلاند“، وكذلك أزمة حقوق الإنسان الخطيرة، وخاصة في شرقي ووسط الصومال.

ورغم ذلك فإن احتمالات عملية السلام في الصومال لا تزال مشجعة. وأود أن أذكر في هذا الصدد أولا النتائج التي تمخض عنها مؤتمر عرته للسلام وإقامة الجمعية الانتقالية الوطنية والحكومة الوطنية الانتقالية، فضلا عما يعتزم من إنشاء لجنة وطنية للمصالحة وإعادة الممتلكات.

ومن نفس المنطلق، نرحب بمبادرات السلام الإقليمية الهامة، ولا سيما المبادرة التي قام بها رئيس السودان والرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عمر حسن أحمد البشير. كما نرحب بمشاركة منظمة الوحدة الأفريقية التي قدم مجلسها الوزاري في آخر اجتماعاته دعم المنظمة لعملية عرته وأكد من جديد التزامها بوحدة الصومال وسلامته الإقليمية وسيادته.

وبالمثل فإن مبادرة الأمين العام بإنشاء لجنة أصدقاء الصومال جديرة أيضا بالترحيب، ونؤيدها تأييدا كاملا. وسوف تسهم تلك اللجنة إسهاما مفيدا في حل المشاكل الهائلة التي يتعين على الصومال اجتيازها في عملية إعماره وتنميته. ولعل السيد ستيفن يستطيع أن يزودنا بمزيد من المعلومات عن الكيفية التي ستعمل بها هذه اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن إنشاء بعثة لبناء السلام في مرحلة ملائمة أن يسهم في عملية توطيد الاستقرار والتنمية. وفي هذا الصدد، يبدو من الضروري أيضا إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى الصومال في القريب العاجل.

وختاما، أود الإشارة إلى أننا نؤيد اقتراح الأمين العام تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال لمدة سنتين، ونعرب عن تقديرنا لممثل الأمين العام ولجميع موظفيه للعمل الهام الذي يقومون به في سبيل تعمير الصومال.

السيد أمين (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يشرفنا كثيرا أن يكون بيننا اليوم دولة رئيس وزراء الصومال. ونرحب بالبيان الذي أدلى به ونعرب عن تقديرنا للنهج العملي الذي تأخذ به حكومته ولالتزامها بعملية السلام. كما نعرب عن امتناننا لممثل الأمين العام، ديفيد ستيفن، لعرضه تقرير الأمين العام ولنظراته الثاقبة المفيدة للغاية بشأن الحالة في الصومال.

وأود أن أعرب عن رأي وفدي فيما يتعلق بمبدأين أساسيين من مبادئ السياسات: فأولا، أؤكد مجددا دعمنا لسيادة الصومال ووحدته وسلامته الإقليمية؛ وثانيا، أود أن أؤكد كما فعل عدة أعضاء أن عملية سلام عرته لا تزال الخيار الوحيد القابل للتنفيذ، وأنه ينبغي لجميع الفصائل والأطراف الصومالية أن تدعم عملية السلام.

وقد ورد ذكر أفغانستان في سياق نظرنا في الحالة في الصومال. وينبغي أن يزن مجلس الأمن الخطر الكامن في الإبطاء أو المماطلة في كفالة القيام بمشاركة فعالة في الصومال. وقد قيل الكثير عن احتياجات بناء السلام. ونحن نربط أيضا بين تلك الاحتياجات و التدابير الوقائية التي تستدعيها الحالة في الصومال. ونذكّر أنفسنا بالالتزامات التي سبق قطعها بموجب القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١). فمن الواضح أننا ينبغي أن نتعلم درسا من التاريخ وألا نكرر تجربة ما حدث في أفغانستان.

سأمضي خطوة أخرى وأقول إن مشاركة الأمم المتحدة على نحو جوهري في الصومال تتمشى مع توصية الأمين العام الأخيرة المؤيدة لنشر المرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدءا بقاعدة متقدمة في كيندو، الأمر الذي من شأنه أن ينطوي أيضا على مخاطر كبيرة وتكاليف مرتفعة.

وقد أحطنا علما بالاستنتاجات التي خلصت إليها بعثتا التقييم الأمني الأخيرتان. فقد تحدثتا عن حدوث تحسن هامشي، ولكن بعض التحسينات قد طرأت. كما أحطنا علما بتوصية الأمين العام بعدم فتح مكتب لبناء السلام تابع للأمم المتحدة في الصومال في هذه المرحلة. وتشدد الولايات المتحدة على التوقيت. والنقطة الوحيدة التي نود أن نعرب عنها في هذا الصدد هي أننا لا ينبغي الآن أن نستطلع آفاق المستقبل البعيدة أكثر مما يجب.

ومن شأن لجنة أصدقاء الصومال المقترحة أن تكون أداة بالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، نرى أن تؤخذ آراء الحكومة الوطنية الانتقالية للصومال بعين الاعتبار لدى إنشاء اللجنة وفي تحديد سياساتها وأهدافها. وسيكون من الأهمية بمكان كذلك أن تتوافر آلية أو ترتيب من نوع ما لاستمرار العلاقة مع مجلس الأمن. إذ ينبغي أن يكون المجلس ملما بأنشطة اللجنة بعد إنشائها.

ولعل البلدان الإقليمية من الأهمية بمكان، كما في أي حالة أخرى من حالات الصراع. ونتفق مع الرأي القائل بأن في وسعها أن تنهض بدور أكثر نفعا.

ونود كذلك أن ننبّه إلى الخطر المستمر الذي يشكله تدفق الأسلحة الصغيرة إلى داخل البلد. وينبغي العثور على طرق ووسائل لوقف إرسال إمدادات الأسلحة هذه إلى جنرالات الحرب.

وكما أبلغنا ممثل الأمين العام، فإن الصومال شهد تغيرا جذريا بمعنى الكلمة. فقد خسر تجار الحروب قضيتهم أمام الشعب. وحان الوقت الآن لأن تعزز الأمم المتحدة دعمها لعلمية السلام.

ومما يثير عميق القلق أن نلاحظ، كما لاحظ الأمين العام في الفقرة ٤٨ من تقريره – وهذه نقطة أثارتها جامايكا أيضا – أن البرامج المرتبطة بالحكومة الوطنية الانتقالية لم تتلق

فعليا أية مساعدة من الجهات المانحة الدولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة. فهل لي، سيدي الرئيس، أن أطلب – من خلالكم – مزيدا من المعلومات في هذا الصدد من ممثل الأمين العام؟ ويهمنا أيضا أن نعرف الأسباب وراء الاستجابة الهزيلة للنداء الموحد المتعلق بتقديم ١٣٠ مليون دولار في شكل مساعدة – حيث لم يقدم سوى ٢٠ في المائة فقط من هذا المبلغ. فهل يرجع ذلك إلى اعتبارات أمنية أو مالية أو إدارية أو أية اعتبارات أخرى من جانب المانحين؟ وكيف يمكن للمجلس أن يساعد في هذه الحالة؟ إن اشتراك الأمم المتحدة في عملية الانتعاش الاقتصادي في الصومال مسألة حيوية وحاسمة في هذه المرحلة، وعلينا أن نستكشف السبل والوسائل الكفيلة بدعمها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لآيرلندا.

أشكر السيد ديفيد ستيفن على عرضه تقرير الأمين العام. لقد اعتبرت آيرلندا منذ وقت طويل أن الصومال عضوا خسرناه، ولو عن غير قصد، في أسرة المجتمع الدولي. وبالتالي فإن آيرلندا، بصفتها رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، تعتبر إدراج الصومال في جدول أعمالنا موضوعا ذا أولوية. وقد شعرنا بالارتياح لرؤية الاهتمام الواسع الذي حظيت به مناقشة اليوم. وأعتقد أن ذلك يعبر عن الاقتناع المتعاظم للدول الأعضاء بالحاجة إلى أن يعاود المجتمع الدولي الانخراط، وأن ينظر إليه على أنه يعاود الانخراط في مساعدة الصومال.

إن الأساس الذي يقوم عليه أي دور للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الصومال، هو أننا لا يمكن إلا أن نساعد الصومال على أن يساعد نفسه. وبالتأكيد، فإنه حتى هذا التاريخ لم يكن هناك أي مبادرات سياسية محلية ذات شأن، تستحق أن نتدخل وندعمها. ولكننا نعترف بالعمل الممتاز الذي ينجزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل في الصومال. إن جهودها، سواء كانت إنسانية أو إنمائية، كانت محور نشاط الأمم المتحدة في الصومال في السنوات الأخيرة. ونحن نثني بشدة على أنشطتها في مجال الانتعاش والتنمية، التي أسهمت في خلق بيئة أكثر مؤاتاة للسلام والمصالحة. ومع ذلك، فإننا نؤمن بأن الوقت قد حان الآن لأن تصبح منظومة الأمم المتحدة على النطاق الأوسع أكثر انخراطا في العملية. ومجلس الأمن، فيما يخصه، لا يجوز أن يكتفي قانعا بطموح محدود، حتى في هذا الوقت الذي يتجلى فيه يوميا تصميمنا التام في أماكن أخرى.

ونتفق مع الأمين العام في أن إتمام عملية عرته هو أنجع السبل لتحقيق السلام الدائم في الصومال. ونعتقد أن شعب الصومال بدأ يلتزم بالتوفيق السلمي للمصاعب التي يواجهها. وقد نتوقع أن يواصل بعض العابثين محاولاتهم العنيفة لإحباط جهود السلام. ولكن واجبنا هو أن نبدي تضامننا مع شعب الصومال وهو يسعى إلى شق طريقه للانضمام مرة أخرى إلى أسرة الأمم.

ويقول الأمين العام إن اللجنة الوطنية للمصالحة وإعادة الممتلكات، وهي عنصر أساسي في الميثاق الوطني الانتقالي، يمكن أن تكون خيارا لتعزيز المصالحة الوطنية. وآيرلندا تؤيد بالكامل إنشاء هذه اللجنة المستقلة، باعتبارها وسيلة للجمع بين الصوماليين بهدف استكمال عملية عرته. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة الوطنية الانتقالية والمجلس الصومالي للمصالحة والتجديد إلى الدخول في حوار بناء بروح من التوفيق والاحترام المتبادل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. كما ندعو جميع البلدان التي يمكن أن تؤثر على الأطراف الصومالية، أن نشجع هذه الأطراف على إنشاء هذه اللجنة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا.

لقد قلت سابقا إنه لا يمكننا إلا أن ندعم جهود الصوماليين أنفسهم. ومع أن وتيرة العملية السياسية كان بطيئا، فعلينا أن نعترف بأنه كان هناك أيضا تقدم لا يستهان به. وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة، استطاعت الحكومة الوطنية الانتقالية أن تسجل إنجازات. ونتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن أي حكومة في الصومال يمكن أن تواجه مشاكل مماثلة للمشاكل التي تواجهها الحكومة الوطنية الانتقالية. ونرحب باقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء لجنة لأصدقاء الصومال، ومن الواضح أن الصومال لديه أصدقاء كثيرون. وبذل جهد منسق بإحكام من قبل الأطراف الفاعلة الخارجية، بما فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، يمكن أن يخدم العملية. ونؤمن بأن لجنة الأصدقاء المقترحة من شأنها أن تعزز إلى حد بعيد القدرة الإقليمية على تسهيل عملية المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، نثني على جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

لقد اعترفنا منذ زمن طويل بالدور الإيجابي الذي لعبته ويمكن أن تلعبه الأطراف الفاعلة الإقليمية، في دعم السلام في الصومال. ومع ذلك، فإن وفد بلادي يساوره قلق عميق إزاء الدور المزعزع للاستقرار الذي تلعبه دول مجاورة في الصومال. ففي ١١ كانون الثاني/يناير الماضي اعتمد المجلس البيان الرئاسي S/PRST/2001/1، الذي أعربنا فيه عن إصرارنا على أن تمتنع جميع الدول عن أي تدخل عسكري في الحالة الداخلية في الصومال، وعن عدم جواز استخدام إقليم الصومال لتقويض استقرار المنطقة دون الإقليمية، ومن دواعي قلقنا البالغ أن هذه الدعوة، فيما يبدو، لم تحترم من قبل جميع الدول. ومرة أخرى، ندعو جميع الدول أن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للصومال. وفضلا عن ذلك، ندعو جميع الدول أن تمارس نفوذها على مختلف المجموعات في الصومال لحثها بشدة وإقناعها بضرورة إتمام عملية عرته.

كما نشعر بقلق شديد إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في الصومال. ونؤيد تمام التأييد الاستراتيجية المتعددة القطاعات التي اعتمدتها وكالات الأمم المتحدة، والتي تركز على إعادة البناء، واتقاء حالات الطوارئ ومواجهتها، ودعم الانتقال نحو السلام والمصالحة، وكذلك الاحتياجات الإنسانية الخالصة في حالات الطوارئ. ونحن نشجع الجهات المانحة على الاستجابة بسخاء للنداء الموحد المشترك بين الوكالات. وكما يوضح تقرير الأمين العام، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يستجيب بسرعة أكثر للاحتياجات الإنسانية للصومال، والوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن أن تلعب دورا حيويا في هذا الصدد.

ونلاحظ أن الأمين العام قرر أن يواصل رصد الحالة الأمنية في الصومال بهدف إنشاء بعثة لبناء السلام. ونحن ندين لشعب الصومال الذي انجرف بعيدا عن المجتمع الدولي طوال ١٠ سنوات، بأن نؤكد له أن التزامنا جدي. وفي هذا الصدد، نؤمن بأن الوقت قد حان لأن تتولى الأمم المتحدة إجراء تقييم أمني متعمق، بتوجيه من المقر في نيويورك. وأود أن أسأل ممثل الأمين العام، في هذا الصدد، إن كان هناك أي شيء يمكن أن تفعله الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة الوطنية الانتقالية على توفير الأمن اللازم لإنشاء بعثة لبناء السلام في الصومال.

لقد تركنا شعب الصومال، فترة طالت أكثر من اللازم، يكافح وحده بعيدا على آفاق اهتمامات المجلس. وكانت النتائج السلبية جسيمة جدا، ولا بد من أن تثقل بوطأتها على الضمير الجماعي للمجتمع الدولي. وتعتقد آيرلندا أن الوقت قد حان لأن يتخذ مجلس الأمن نهجا شاملا إزاء الصومال.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جيبوتي. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد علهاي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. فنحن الآن حقا في أيد أمينة، بفضل تفتحكم ووضوح رؤيتكم ومشاعركم الحساسة تجاه أسباب ونتائج العديد من حالات الصراع المطروحة على هذه الهيئة، فضلا عن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني العميق لسلفكم السفير جان - دافيد لفيت ممثل فرنسا لقيادته مداولات المجلس في الشهر الماضي نحو خاتمة ناجحة.

ومن دواعي الاعتزاز الكبير والشرف العظيم لي أن أرحب بوجود رئيس الوزراء علي خليف غلايض وبالوفد المرافق له هنا في هذا الصباح. وأشيد بما يتحلى به من صبر وقوة في مواجهة الصعاب الضخمة التي تعترض طريقه وبما يبذله من جهود دؤوبة لا تعرف الكلل. وقد قدم تضحيات شخصية هائلة في السعي من أجل إعادة الإعمار، وتحقيق التجانس والمصالحة الوطنية.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن مؤتمر عرته للسلام وما تلاه من تشكيل حكومة وطنية انتقالية قد اجتذب المئات من الفنيين الصوماليين المؤهلين، والموهوبين، وأصحاب الخبرة العالية من كل أنحاء العالم، وخصوصا من أوروبا وأمريكا الشمالية. لقد ترك هؤلاء الأفراد وراءهم أسرهم وأعمالهم ووظائفهم المجزية وأساليب الحياة المريحة والآمنة من أجل التصدي للتحديات ومساندة الحكومة الوليدة في مهمتها الجسيمة لبناء الأمة.

إنهم - على غرار الموظفين الدوليين في الصومال - لديهم إحساس عميق بتقدير البعد الحقيقي للأمن. ولديهم أيضا اهتمام شديد بالأمن، وهم يكدحون يوميا لاستعادة بصيص من الأمل في الازدهار والعودة إلى الحياة الطبيعية. ومن البديهي أنه لا يوجد مقياس لحالة الأمن أفضل من هؤلاء الأفراد الوطنيين الذين عادوا إلى بلادهم ليس من أجل المال، أو الحياة المريحة أو السلطة وهم يعرفون أكثر من غيرهم ما هي القضية المطروحة، وما هي المخاطر التي يمكن تبريرها أو يمكن اعتبارها معقولة. كما أنهم يعرفون الأشياء المغالى فيها أو اللاعقلانية. ولا بد لنا من أن نأخذ في الاعتبار الكامل التضحيات التي يقدمها هؤلاء الموظفون الذين عادوا من الخارج، والتصميم الذي يبدونه في تحديد النطاق الأوسع للأمن في الصومال.

وبعد انتظار طويل تخللته لحظات قلق، وصلنا أخيرا تقرير الأمين العام. ونود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام، الذي ما فتئ يبدي دوما اهتماما شديدا باستعادة السلام والاستقرار في الصومال. كما نقدر جهود الأمانة العامة، وخصوصا الجهود التي يبذلها السيد دافيد ستيفن وموظفوه، بما في ذلك العاملون في مجال تقديم العديد من المعونات الإنسانية في الصومال. لقد انقضى قرابة عام منذ أن تلقينا آخر تقرير حول الصومال، وتلك الفترة الطويلة في حد ذاتها تبين الكثيرعن موقف المجتمع الدولي من مسألة دعم المؤسسات الجديدة في الصومال.

إن العالم كله مُلم تماما بالأحداث التي وقعت في الصومال خلال العقد الماضي، وخصوصا انغماسه في حالة اتسمت بالفوضى والحرب الأهلية والتفكك. ولا أحد ينكر أن هناك عوامل كثيرة جدا ساهمت في تكوين هذا المشهد. إلا أنه لا أحد ينكر أيضا أن القسط الأكبر من اللوم يقع على عاتق الأفراد الذين تملكتهم نزعة الإجرام والجشع والاهتمام بالمصلحة الشخصية. فمن خلال أعمالهم الإرهابية في الداخل، وحالات الانشقاق، واعتداءاتهم المستمرة على السلام والأمن، نجحوا في دفع الصومال من حالة الخراب إلى حالة النبذ الفعلي. وبلغت حالة المعاناة والتفكك الوطني

أبعادا مأساوية، مما أجبر المجتمع الدولي على التدخل. وقد جاء في تقرير الأمين العام S/1999/882 المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ بشأن الصومال أن ذلك البلد قد تدهورت حالته واستبدت به الفوضى.

ومرارا وتكرارا تم جمع القادة المزعومين للصومال، وهم مجموعة من الرعاع تجار الحروب، في محاولات للتوصل إلى المصالحة، ونزع السلاح، واستعادة الحكم الصالح. ونشير في هذا الصدد إلى المؤتمرات المتعاقبة التي عقدت حتى نهاية عام ١٩٩٧. وكلما زاد عدد الاجتماعات التي عقدوها والاتفاقات التي وقّعوا عليها، زادت اختلافاتهم فيما بعد. وقد عملت بلدان عديدة ومنظمات كثيرة بلا كلل ودون هوادة من أجل استعادة قدر من الحكم الرشيد في الصومال. وظل الاهتمام مركّزا دوما على السبل التي تؤدي إلى جمع تجار الحرب المتصارعين سويا بغية مساعدتهم على التوصل إلى اتفاق من شأنه أن ينهي حالة الجمود التي وصلوا إليها. إلا أن كل هذه الجهود باءت بالفشل كما نعلم جميعا. وعلى غرار ما حدث في حالات الصراع المماثلة في أماكن أخرى، كان ٩٠ في المائة من الإصابات في الصومال في العقد الأخير بين المدنيين. وهناك جيل كامل من الصوماليين تربّى على ثقافات الحرب.

وفي ظل هذه الخلفية، طرح رئيس جمهورية بلادي سلسلة من المقترحات في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وبإيجاز شديد، قال بوضوح إن محاولات تهدئة تجار الحروب لم تنجح وهي لن تنجح أبدا. وناشد شعب الصومال أن يتوحد لينظر في مقترحاته كبديل لتلك الحالة من الشجار والمراوغة والعجز التي يمارسها تجار الحروب بشكل لا ينتهي أبدا. وكانت جيبوتي واضحة تماما في طرح المبادرة الخاصة بعملية إجراء هذا الحوار الوطني. وتتسم تلك العملية بالشمول في معالجتها لكل أوجه العلل التي يعانيها الصومال، وبالشفافية، وبمشاركة الجميع فيها، وهي خالية من أية تأثيرات لا لزوم لها.

وتم السعي بهمة ونشاط لإشراك زعماء الفصائل والمناطق الإدارية في الحوار طوال انعقاد المؤتمر ومنذ تشكيل الحكومة الجديدة. ولم تبين بوضوح معايير تلك المشاركة. وظل بابها مفتوحا دائما وسيظل كذلك. إلا أن من المفهوم ضمنا أنه كان يتعين على كل مَن يشارك في الحوار أن يؤكد وحدة الصومال وسلامته الإقليمية، وأن يوافق على السلام والمصالحة وسيادة القانون والالتزام بترع السلاح الكامل والقابل للتحقق منه. ولم يختر هؤلاء القادة المزعومين البقاء بعيدا عن الحوار فحسب، بل أنهم شرعوا أيضا في عرقلة المؤتمر وتقويضه بغية الإبقاء على وضعهم الحالي. وعلى الرغم من غيابهم، فقد اجتمع في مدينة عرته بجيبوتي ممثلون حقيقيون عن الشعب الصومالي جاءوا من كل حي ومنطقة وقبيلة فرعية ومن كل الأقليات. وبذلك كانت هذه العملية شعبية المنحى، وشعبية القيادة، وحافزها الشعب، وقد شملت جميع قطاعات المجتمع الصومالي.

لقد تابع هذا المجلس باهتمام كبير عملية عرته منذ بدايتها. وفي البيان الرئاسي الأول، الذي أصدره مجلس الأمن حول هذه المسألة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، رحب المجلس بمبادرة الرئيس غويله التي ترمي إلى استعادة السلام والاستقرار في الصومال. وأيد دعوة الرئيس غويله إلى تجار الحروب لأن يعترفوا ويقبلوا بشكل كامل المبدأ القائل بأن لشعب الصومال الحق في ممارسة حقه الديمقراطي في اختيار قادته.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أصدر المجلس بيانا رئاسيا حث فيه الدول والمنظمات الدولية التي تستطيع إيلاء الدعم السياسي لعملية عرته على أن تفعل ذلك. وعلاوة على ذلك، أعرب المجلس عن استعداده للنظر في اتخاذ

الخطوات المناسبة ضد تجار الحروب وزعماء الفصائل الذين يواصلون عرقلة وتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. وفي بيانه الصحفي المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١، دعا المجلس كل المجموعات المسلحة لأن تلقي سلاحها وتشترك في حوار سلمي مع الحكومة الوطنية الانتقالية. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن منظمة الوحدة الأفريقية أدانت بقوة، في قمتها المعقودة في لوساكا، تجار الحروب الذين يواصلون الإصرار على عرقلة جهود السلام في الصومال.

وهذا يجعلنا نتشاطر آرائنا حول تقرير الأمين العام. لقد أشير في عدد من فقراته إلى ما يسمى بالمجلس الصومالي للمصالحة والتجديد، وإلى تكوينه وأهدافه واتصالاته بالأمين العام وبقدر ما يعنينا الأمر فإننا لا نرى أي وجود أو سياق أو أهمية لهذا الكيان. وإذا كان هناك أي شيء يمكن أن نصفه به، فنقول إنه يمثل إعادة تجديد، وإعادة بعث وتناسخ لظاهرة تجارة الحروب الآخذة في الزوال في الصومال. وليس له أي هدف سوى التعجيل بأفول مبكر للحكومة الوطنية الانتقالية ذاتها.

دعونا لا ننسى أن الحكومة الوطنية الانتقالية تمثل إرادة شعب الصومال، بغض النظر عن هشاشتها وافتقارها إلى الموارد ونقص الدعم المعقول والمقنع من المجتمع الدولي، بالرغم من كونها الإطار الوطني الصومالي الوحيد المعترف به في الوجود اليوم. وبعبارة أخرى، فإن ما يسمى بمجلس المصالحة والتجديد كان قد أدين عدة مرات وتم تحذيره لكي يمتنع عن عرقلة وتقويض جهود تحقيق السلام. ويكفي القول إننا قلقون بشدة، ليس إزاء الأسلوب العشوائي في منح وضع مماثل لهذه الزمرة من المجرمين المرفوضين فحسب، بل وأيضا إزاء التخفيف والتجاهل التام للإرادة الشعبية للمجتمع المدني الصومالي، الذي تحمل طوال هذه المدة الوطأة الكاملة لانتهاكات حقوق الإنسان المقيتة التي ارتكبها نفس الأفراد.

وبخصوص اقتراح إنشاء لجنة للأصدقاء، ليس لدينا أي اعتراض على ذلك من حيث المبدأ، إذا كان الدافع الأساسي وراءه هو دعم الحكومة الوطنية الانتقالية في تعزيز السلم والاستقرار وإعادة البناء، وإذا تم اعتبار الحكومة الوطنية الانتقالية، كما ينبغي، حجر الزاوية في الأنشطة القادمة. إن الحكومة الوطنية الانتقالية، أولا وقبل كل شيء، تحتاج إلى دعم الجميع ومنحها الشرعية المطلوبة، كما فعل هذا المجلس ومازال يفعل في غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وليبريا. لذلك لا يمكن أن نقبل بأي لبس حول هذا المطلب الأساسي الهام أو تقويضه أو التحول عنه. وعادة تتألف مجموعة الأصدقاء لبلد معين من مجموعة متطوعة من البلدان ذات الفكر المتشابه، على عكس المجموعة المؤلفة من وجهات نظر ومصالح متعارضة. ومما لا شك فيه أن مثل هذه المجموعة يمكنها أن تساعد في تيسير تبادل المعلومات بشأن الصومال بين الأطراف المعنية، وهو ما نرحب به، ولكن يجب عدم تعريض الدور الأعظم للحكومة الوطنية الانتقالية إلى الخطر.

ونحن نشجع المجلس بقوة على التوصل إلى رأي مشترك بشأن الصومال فيما يتعلق بمساعدة الشعب، بما في ذلك الاستجابة المعقولة المرنة للقضية الأمنية، التي أصبحت العقبة الرئيسية أمام إنشاء بعثة بناء سلام بعد الصراع. كما أنه سيكون شيئا بنّاء أن نُجري تقييما أمنيا شاملا بتوجيه من المقر في نيويورك.

إن الصومال اليوم يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. فبالنسبة للعديدين، جروح ومآسي السنوات الثماني الماضية ما زالت تؤلم كما لو كانت الإصابة أحلّت قبل شهرين أو ثلاثة لا غير. فالصومال اجتاز دورات هائلة من الإخفاقات والأمل في ذلك الحين. وشعب الصومال، صدقوا أو لا تصدقوا، عازم على مواصلة الضغط لجذب الانتباه، حتى إذا ظل يلقى عدم الاكتراث أو الإهمال أو الانحياز.

الصومال لن يختفي. ومثل دول أخرى عديدة تخرج من فترات صراع طويلة، يبقى الصومال تحديا نتجاهله بما يشكل خطورة علينا نحن. وإلى جانب الشواغل الأخلاقية والإنسانية، ما زال يتم تجنب الصومال. وأصبح تهديدا آخر له أبعاد أمنية لا يمكن تحديدها وأرضية خصبة للإرهاب والاتجار بالمخدرات ومركزا لتجارة السلاح. لذلك، ففي الوقت الذي نبني فيه تحالفا عالميا للقضاء على الإرهاب الدولي نحن بحاجة أيضا إلى التفكير بجدية في تجديد الأمل وإعادة بناء المجتمعات الممزقة لتصبح أماكن متسامحة ومستقرة وسلمية، بدلا من أن نشاهدها وهي تنتكس ببطء لتصبح خلايا للتطرف والأصولية والإرهاب.

والانتقال من الحرب إلى السلم المعزز لا يحدث بدون مشاكل. ففي أغلب الأحيان يكون مصحوبا بانعدام الأمن وبمستقبل غير معروف وبدورات عنف متكررة. هذا هو حال الصومال اليوم. وهي ليست حالة لم تشهد أبداً من قبل. ولذلك يعتمد الأمر كله على الكيفية التي سينظر بها المجتمع الدولي إلى الصومال مرة أخرى – على ضوء مختلف. ونأمل أن يفعل ذلك في وقت قريب لمنع عودة ظهور العنف.

ولكي تنجح كل الجهود الإقليمية والدولية المخلصة في الصومال، من الضروري أن تتفق كل الجهات الفاعلة على هدف مشترك ورؤيا غير منحازة بالنسبة للمهام الفعلية القادمة. وسوف تحتاج الحكومة الوطنية الانتقالية إلى مواصلة التواصل مع كل المعنيين بغية تحقيق السلام الدائم.

وأخيرا، بذل رئيس جيبوتي وحكومتها وشعبها قصارى جهدهم بكل الطرق الممكنة من أجل إيجاد المناخ المساعد على عودة قيام الدولة الصومالية. وبفضل الجهود الحثيثة وتضحيات الصوماليين أنفسهم، لدينا هيئة تمثيلية وطنية تستحق الدعم الثابت لهذا المجلس.

أعضاء المجلس، في استطاعتكم أن تجعلوا هذا الكيان يستمر في الوجود وينمو ويصل بالصومال إلى السلام الملموس والمصالحة والاستقرار. وليس لدينا شك في أنكم أيضاً ستؤدون دوركم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جيبوتي على كلماته الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل مصر، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتوجه إليكم بالشكر على تنظيمكم هذه الجلسة وإتاحة الفرصة للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن للتحدث من وجهة نظرها عن الوضع في الصومال والدور الجماعي الذي ينبغي أن نضطلع به من أجل مساعدة هذا البلد العربي الأفريقي الشقيق على استعادة مكانته الطبيعية في حظيرة المجتمع الدولي.

اسمحوا لي بهذه المناسبة أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على التقرير الهام الذي ننظر فيه اليوم، كما نعرب عن تقديرنا لممثله في الصومال السيد ديفيد ستيفن على الجهود المتميزة التي يقوم بها لدعم عملية الوفاق الوطني هناك وأيضا على العرض القيِّم الذي قدمه للمجلس اليوم.

لقد مرَّت نحو ستة أعوام ونصف عام منذ رحيل قوات الأمم المتحدة التي كانت عاملة في الصومال في إطار عملية حفظ السلام؛ ورأينا منذ ذلك الوقت ـ للأسف ـ أن المجتمع الدولي قد أصابه حالة من الجمود شبه التام والتردد المفرط في التعامل مع الوضع في الصومال وفي تحمل مسؤولياته الجماعية لإحلال السلام والحفاظ على وحدة أراضي وسيادة الصومال ووضع حد للأزمة التي يعاني منها منذ أكثر من عشرة أعوام.

وعلى الرغم من تفهمنا للعوامل الخاصة والمشكلات الجمة التي تكتنف الحالة في الصومال وتحول دون تشجع مجلس الأمن في التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لدعم هذا البلد على النحو المنصوص عليه في الميثاق، إلا أننا نجد أيضا أن الوقت قد حان لنتشجع جميعا من التطورات الإيجابية المتعددة التي شهدتها عملية السلام في الصومال - والتي أعقبت تنصيب الحكومة الانتقالية الوطنية التي يرأسها عبد القاسم صلاد - ونغتنم قوة الدفع التي تولدت عن مؤتمر عرته والبناء على النتائج الهامة التي تمخضت عنه.

وفي إطار تناولنا للمقترحات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره، اسمحوا لي أن أعرض لعدد من النقاط المحددة التي يرى وفد مصر أهمية في إبرازها.

أولا، يتعين علينا، قبل أن نخوض في الخطوات المحددة التي نطلب من المجتمع الدولي اتخاذها تجاه الصومال، تذكير هذا المجلس الموقر بما سبق أن تعهد به بنفسه في مثل هذه الحالات؛ فقد أعاد المجلس تأكيد اعتزامه - في الإعلان الذي اعتمده على مستوى القمة في أيلول/سبتمبر من العام الماضي - على منح أولوية متكافئة لحفظ السلم والأمن الدوليين في كل منطقة من مناطق العالم، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا أخذا في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بالقارة والسمات المحددة للصراعات الدائرة على أراضيها. كما أعاد المجلس تأكيده - في البيان الرئاسي الذي اعتمده حول بناء السلام في شباط/فبراير الماضي - على أن الجهود المبذولة لضمان إيجاد حلول دائمة للصراعات وللحفاظ على الزخم للسلام في أي بلد أو منطقة تتطلب مزيدا من التضامن ووجود الإرادة السياسية المتواصلة وتوافر الموارد الكافية من المجتمع الدولي في الوقت المناسب.

وثانيا، على الرغم من تأييدنا لكل ما تعهد به المجلس في هذا الشأن، بل وترحيبنا بالجهود التي يقوم بها في المجالات ذات الصلة، إلا أننا نجد أن المجلس قد أخفق تماما في تطبيق أي من هذه التعهدات في حالة الصومال. فلم يحظ الصومال على الاهتمام المتكافئ الذي يوليه المجلس للصراعات الأخرى الدائرة في أفريقيا وخارج القارة؛ ولم يول المجلس أي اهتمام خاص للسمات الخاصة التي يتميز بها النزاع في الصومال؛ ولم يبد المجتمع الدولي التضامن المتصاعد أو الإرادة السياسية اللازمة للحفاظ على الزخم من أجل تحقيق السلام في الصومال والتوصل إلى تسوية دائمة للنزاع هناك.

وثالثا، يدفعنا ما سبق إلى تجديد دعوتنا إلى مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته بموجب الميثاق والاضطلاع بدور أكثر إيجابية وفعالية لتسوية النزاع في الصومال وعدم الاعتماد فقط على الدور الذي تقوم به الدول المجاورة والمهتمة، أو الجهود التي تحرص المنظمات الإقليمية المعنية على بذلها. وينبغي في هذا الصدد أن يلقي المجلس بثقله وراء الحكومة الانتقالية الوطنية ودفع بقية الفصائل الصومالية التي ما زالت خارج عملية عرته - بما في ذلك أعضاء ما يسمى بالمجلس الصومالي للمصالحة والتجديد - إلى الانضمام إلى جهود المصالحة الوطنية القائمة والتعاون مع الرئيس صلاد في مساعيه الرامية إلى إعادة بناء وتأهيل المؤسسات الحكومية التي دمرتها الحرب الأهلية، وتشكيل قوة ذات مصداقية من أفراد الشرطة، ونزع أسلحة وتسريح الميليشيات العاملة في العاصمة مقديشيو.

ومن هذا المنطلق فإن مصر ترحب بما جاء في تقرير الأمين العام من أن استكمال مسيرة عرته يعد الخيار الأكثر قابلية للتطبيق، وتعرب عن أملها في أن تمثل هذه القناعة نقطة الانطلاق للجهود التي يمكن أن تقوم بها الأمم المتحدة من الآن فصاعدا لدعم وتأييد الحكومة الوطنية الانتقالية.

ورابعا، في نفس الوقت لا يمكن للمجلس أن يتجاهل أن هناك حظرا للسلاح المفروض على الصومال

بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) وهو الحظر الذي لم يحترم لسنوات عديدة و لم يقم المجلس باتخاذ أية إجراءات فعلية لكفالة إنفاذه؛ فلا يمكن أن يتم إحلال أي سلام دائم في الصومال في الوقت الذي يستطيع فيه أي فصيل من الفصائل المناهضة للسلام الحصول على الأسلحة والذخيرة التي تسمح له بتخريب جهود المصالحة القائمة والوقوف ضد التيار الشعبي المنادي بالأمن والاستقرار. وقد رأينا أن مجلس الأمن قادر بالفعل على إنفاذ نظم العقوبات التي فرضها في الحالات المختلفة إذا أبدى الإرادة السياسية المطلوبة وإذا توافرت لديه الرغبة في ذلك وهو ما قام به في حالة سيراليون بإنشائه لآلية المراقبة المعنية بمتابعة تنفيذ العقوبات المفروضة على أنغولا، وفي أفغانستان بتشكيله لآلية محددة لمراقبة تنفيذ التدابير المتخذة ضد حركة الطالبان. ومن ثم فإننا لا نرى أي مبرر يمكن أن يتذرع به المجلس للتهرب من مسؤولياته ولاتخاذ الإجراءات المناسبة التي تكفل تطبيق الحظر المفروض على الصومال وإنفاذ القرارات ذات الصلة التي سبق أن اعتمدها المجلس نفسه في هذا الشأن.

وخامسا، يأخذ وفد مصر علما بما جاء في تقرير الأمين العام بشأن إنشاء بعثة بناء السلام بعد النزاع في الصومال. وعلى الرغم من تفهمنا للأسباب والمبررات التي دفعت الأمين العام إلى عدم التوصية بعد بإيفاد هذه البعثة إلى البلاد في المرحلة الراهنة، إلا أننا نود أن نؤكد على أن الأمم المتحدة يجب أن تكون على استعداد لمواجهة التحديات والمخاطر التي يمكن أن تواجهها في الصومال مثلما تفعل في بقية المناطق والدول التي يتواجد بها أفراد المنظمة الدولية. فلا يمكن أن ننتظر إلى حين توافر الظروف الأمنية المثالية حتى نقدم على نشر البعثة، لا سيما وأن هذا المنطق سوف يقودنا إلى دائرة مفرغة سوف تتبخر معها أية آمال حقيقية لتوفير الأمن والسلام والرفاهية للشعب الصومالي الذي لم يعرف سوى الحرب والفقر طيلة العقد الماضي.

وسادسا، وأخيرا، ترحب مصر بالاقتراح الذي تقدم به الأمين العام لتشكيل مجموعة أصدقاء للصومال للنظر في سبل تسليط الاهتمام على احتياجات الصومال في مجال المصالحة الوطنية وحشد التمويل المطلوب لعملية إعادة البناء والتنمية في البلاد. ونتطلع في هذا الصدد إلى المشاورات التي يعتزم الأمين العام إجراءها من أجل تفعيل هذه المبادرة. ولا شك أن مثل هذه الآلية من شأنها أن تعزز من مستوى التنسيق القائم بين الدول والمنظمات الخارجية التي لها دور في عملية المصالحة ونفوذ على الأطراف المعنية. ومصر بدورها ستكون على أكمل استعداد للمشاركة في هذه الآلية، ليس من واقع العلاقات التاريخية والمصالح الاستراتيجية التي تربطها بالصومال فحسب، وإنما انطلاقا أيضا من الجهود التي تحرص مصر على القيام بها على المستوى الوطني وفي إطار كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنتدى شركاء الإيجاد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتوجه إليكم بالتحية والشكر على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة وتخصيصها للصومال. وأعبر عن سعادتي لرؤياكم شخصيا وأنتم تقودون هذا المجلس، لما أكنه لشخصكم الكريم من احترام، ومن تقدير لقدراتكم وخبراتكم الشخصية. أشكركم كذلك على جعل هذه الجلسة مفتوحة، وتنعقد في المكان الطبيعي والصحيح للمجلس. ولست وحدي من يسعد بأن يرى المجلس يعمل هناك، بل كذلك كل أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الذي تقومون بأعمالكم نيابة عنه. أكاد

أجزم بأن المقاعد ذاتها في هذه القاعة وفي الأجنحة افتقدت للدفء الطبيعي الذي يستمد من الأجسام الحية وملّت تلك التدفئة المستمدة من الأنابيب المتصلة بأجهزة التكييف الجامدة.

وأحيي معالي رئيس وزراء الصومال الشقيق، وأشكره على بيانه الضافي الذي كان بكل تأكيد غاية في الأهمية والإفادة لنا جميعا وللمجلس على نحو خاص. أحيي كذلك سعادة الأمين العام الذي كان الوحيد، كما هو الواقع، الأكثر اهتماما بقضية الصومال وبالشأن الصومالي، والذي قدم تقارير عدة لمجلسكم الموقر، بما في ذلك التقرير موضوع هذه الجلسة. أحيي ممثل سعادة الأمين العام على بيانه المفيد.

لعل من المعروف جيدا أن بلادي هي الوحيدة التي احتفظت بسفارة لها في مقديشو. لم تقفل يوما واحدا، سوى أيام العطلات الرسمية، منذ ما قبل بدء الأزمة وحتى يومنا هذا. وأنها دعت لعقد عدة لقاءات في أراضيها لمختلف الفصائل التي كانت تتصارع في الصومال طيلة العقد الماضي. وحاولت جاهدة بكل الوسائل تمكين هذه الفصائل من التوصل إلى حل سلمي يؤمِّن الاستقرار للصومال ووحدته، وحدة الأرض والشعب.

نحيي جهود جيبوتي ورئيسها على عملهم الدؤوب التي مكن بالفعل من عقد مؤتمر ''عرته'' والذي قاد لأول مرة إلى بداية صحيحة وسليمة حققت توافق الآراء بين ٥٠٠٠ صومالي شكلوا كل الفعاليات الاجتماعية والدينية والجهوية والطائفية لكل الصومال.

وهذا العمل، الذي ترتب عليه مثل هذا التوافق، وتأسس نتيجة له تشكيل الحكومة المؤقتة والبرلمان، هو الفرصة التي ينبغي أن نتشبث بها جميعا لنعززها ونقويها ونمكنها من تحقيق وحدة الصومال أرضا وشعبا والتي تؤمِّن له الاستقرار.

أعتقد أن من أكبر مهام مجلس الأمن تحقيق ذلك الشيء الذي اشتق منه اسمه، مجلس الأمن، وهو صون الأمن والسلم الدوليين، فهو الذي ينظر في هذه القضايا. وأعتقد أن المخاوف أو المخلفات من التجربة السابقة بالصومال لم تعد قائمة، ولا يوجد مبرر للمجلس في التردد بعد الآن. فالظروف في تلك السنوات هي غير الظروف الآن. في ذلك الوقت، لم يكن هنالك من الصوماليين من يمكن التعاون معه، بينما اليوم هنالك حكومة مؤقتة وهنالك برلمان وهنالك دعم شعبي من كل الصومال لهذه النواة.

ثانيا، الشعب الصومالي كله ملَّ الحروب وسئم العيش غير المستقر. بل إن أفضل القدرات الصومالية هجرت الصومال، وهي تعيش الآن في الخارج. وأمراء الحرب وحدهم هم الذين يريدون وأد النتيجة التي تحققت في ''عرته'' - لمصالحهم بالتأكيد. إن هذه الفئات، لو شعرت بجدية مجلس الأمن والأمم المتحدة في دعم الحكومة المؤقتة، لتراجعت عن مواقفها على الفور، ولقبلت بالنصح الذي وجهته إليها كل الجهات بضرورة الالتحاق بركب نتيجة مؤتمر ''عرته''.

لكن شعورها بعدم جدية المجلس والأمم المتحدة جعلها تعتقد بإمكانية العودة بالصومال إلى ما كان عليه في السنوات الماضية، لا سيما وأن الحرب واستعمال السلاح صارا مهنتها الوحيدة، التي لا خبرة لها على سواها. فهل يترك المجلس هذه الشرائح تحقق غاياتها على حساب استقرار الصومال؟ ثم أقول لكم سببا آخر أهم من كل ما ذكرت، وقد تفضل به سعادة السفير لفيت مندوب فرنسا. فما استرعى السفير الفرنسي الانتباه إليه اليوم ينبغي أن يعطيه المجلس جل اهتمامه.

إن القوى الخارجة على القانون، سواء كانت من قوى الإرهاب أو من قوى المخدرات أو من تجار السلاح، والقوى التي تلاحقها بلدانها، سوف ترى في الصومال الموقع المثالي لها. فهل نترك الصومال إلى أن يتحول إلى قاعدة لكل

هذه القوى الخارجة على القانون، ثم نفكر عندئذ في حملة جديدة كتلك التي قام بها المجلس والأمم المتحدة قبل عدة سنوات، بكل ما يمكن أن تجره من تضحيات وضحايا؟

إن العمل الأنسب هو دعم هذه الحكومة. أما أن نطلب منها أن تحقق هي السلم، فما فائدة المجلس عندئذ، وما مبرر تدخل الأمم المتحدة، إذا كانت هذه الحكومة المؤقتة قادرة على تحقيق الأمل؟ من ذا الذي سوف يطلب تدخل جهة أخرى إذا كانوا هم لوحدهم لديهم القدرة على ذلك؟

ثم، صديقي ريتشارد، أود أن أقول لكم إني وجدت لكم في القرآن الكريم ما يحل معضلة الدجاجة والبيضة. فالنبي نوح عندما ركب السفينة التي أمره الله ببنائها قال له خذ معك من كل زوجين اثنين. أنا أجزم بأن الدين دين عقل قبل أن يكون نصا. لا بد أن الزوجين الاثنين من الطيور أو الدجاج كانا في شكل دجاجة وديك وليس بيضتين، وإلا لانكسرت البيضتان من ذلك الطوفان الذي دخلت فيه السفينة بعدئذ.

أقصد أن بعثة سلمية ينبغي أن تستقر في الصومال لكي تبيض البيضة وهي السلم. أما أن نطلب من هؤلاء أن يؤمِّنوا السلم ثم نبعث نحن من يؤمِّن ذلك السلم، فأعتقد أننا كمن يضع العربة أمام الحصان. ثم لماذا نقيم ميزانية لحفظ السلام؟ بل لماذا نساهم حقيقة في دفع مخصصاتنا سنويا لقضايا دون قضايا، وحفظ سلام في مكان دون حفظ سلام في مكان آخر؟ إن هذا ما نتداوله في مجموعتنا الأفريقية وفي مجموعات أخرى. نحن نريد من المجلس أن تكون له معايير واحدة يطبقها على كل الحالات التي تستحق حفظ السلم أو بناء السلم.

اختصر كلمتي وأقول إن بلادي التي قامت بكل ما تقدم، على استعداد لأن تعمل من خلال المجلس ومن خلال الاتحاد الأفريقي بالضرورة لكل ما من شأنه أن يعيد الاستقرار للصومال. وأطلب من المجلس ما يلي:

أولا، إيفاد بعثة من المجلس، على غرار البعثات التي أوفدها المجلس إلى بلدان أخرى، لكي تتقدم تلك البعثة، التي ينبغي أن تكون مشكَّلة من بين أعضائه، بتقرير للمجلس. وفي ضوء ذلك، يمكن للمجلس، كما أرجو، أن يكون قادرا على إيفاد بعثة لبناء السلام.

ثانيا، أرجو أن يوافق المجلس على تمويل عمل لجنة المصالحة التي لم تتمكن حكومة الصومال المؤقتة من دعوتها للعمل، لأنهم ببساطة شديدة، كما علمت من معالي رئيس الوزراء، ليس لديهم ثمن التذاكر التي توصلهم إلى مكان اجتماعهم. فأعضاء هذه اللجنة موجودون إما في أمريكا الشمالية أو في أوروبا، أو في البلاد العربية أو في بلاد أفريقيا وبعض البلدان الآسيوية. ينبغي على الأقل تمويلهم بمبلغ مناسب يمكنهم من دعوة هذه اللجنة لمباشرة عملها في أسرع وقت ممكن ويغطي التكاليف الأخرى التي يمكن أن تساعد على عمل هذه اللجنة. ثم أطلب من المجلس العمل على دعم الصومال والحكومة المؤقتة بما يمكنها من تشغيل بعض المرافق والمنشآت الحيوية، التي هي أيضا على أهمية بالنسبة للمجلس وللأمم المتحدة، مثل المطار والميناء، وحتى تصبح مصادر دخل للحكومة المؤقتة، وحتى تستخدمها الأمم المتحدة وبعثتها إذا ما تهدد خطر ما الموفدين الدوليين للعمل في الصومال. هذا ما أرجو أن نسمعه من المجلس. وإني لمتفائل جدا برئاستكم لهذا المجلس وتخصيصكم هذه الجلسة له. وأتوقع منكم متابعة ذلك مع أصحاب السعادة السفراء المحترمين الذين لمست من جلهم اليوم ما يجعلنا أكثر تفاؤلا بما يمكن للمجلس القيام به تجاه الصومال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

نظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، سأقوم بتعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥.